



الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٨٥

الأربعاء، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

تأين قداسة البابا يوحنا بولس الثاني

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هذا الصباح وقبل تناول البند المدرج في جدول أعمالنا، من دواعي حزننا أن نؤين الراحل الفقيد، الحبر الأعظم للكنيسة الكاثوليكية، قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، الذي غيبه الموت يوم السبت الموافق ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

إن قداسة البابا يوحنا بولس الثاني طيلة توليه لمنصب الحبر الأعظم أظهر سلطة أخلاقية فريدة، بوصفه قائدا روحيا ومحنكا سياسيا. لقد كان مصدر إلهام للكثير من بني الإنسانية، فقد عمل بدون كلل من أجل إعلاء شأن السلم وتوحيد شعوب جميع الأمم والأعراق والمعتقدات. وحتى اللحظات الأخيرة من حياته الطويلة والحافلة لم يتردد البابا يوحنا بولس الثاني في السفر إلى كل مناطق العالم لينقل شخصيا رسالته المتمثلة في السلم والآخاء.

وفي خطابه أمام الجمعية العامة بمناسبة الذكرى الخمسين للأمم المتحدة، ذكر البابا العالم بأنه لا بد للأمم

المتحدة من أن تكون: ”مركزا أخلاقيا ترتاح إليه جميع أمم العالم وتنمي فيه وعيا مشتركا بكونها، إذا جاز لي القول، أسرة للأمم“ (A/50/PV.20، ص ٥). وبعد مرور عشر سنوات، في العام ٢٠٠٥ هذا، عام الذكرى الستين للمنظمة، لا تزال كلمات البابا تلك محتفظة بقوتها. وسوف نتذكره بوصفه رجلا اتصف بشجاعة كبيرة وتواضع جم في خدمة السلم والعدالة والحوار بين البشر والأمم.

باسم الجمعية، أنقل أخلص مشاعر العزاء لأسرة الفاتيكان وجميع الكاثوليك وكل الناس في العالم الذين أثرت بهم حياة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني وأهمتهم.

أرجو من الممثلين الوقوف مع التزام الصمت مدة دقيقة إجلالا وإكبارا لروح صاحب القداسة.

وقف أعضاء الجمعية العامة دقيقة مع التزام الصمت.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

بفتتحه وديناميته وشجاعته. وستكون منجزاته دائما موضع تقدير. لقد خلّف وراءه أساسا للعدل والسلم ينبغي أن نبني عليه. وستظل أفريقيا عاقدة الأمل على أن يبقى تراثه سائدا في شتى أنحاء العالم.

بالنيابة عن أفريقيا وبالأصالة عن نفسي، أود أن أتقدم بأخلص التعازي إلى الكاثوليكين في شتى أنحاء العالم. تعتمد الله الفقيد بواسع رحمته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتان، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الآسيوية.

السيد بينجو (بوتان) (تكلم بالانكليزية): يعتصرنا الألم لوفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني. ولم يكن قداسته مجرد زعيم روحي للكنيسة الكاثوليكية، بل أيضا زعيما حقيقيا كرس حياته لقضية السلم والوفاق والعدل. ويجب أن نكرم قداسته من خلال تجديد عزمنا على تعزيز القيم التي ظل يجسدها ويعلي مكانتها دون كلل طوال عمره.

بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية، أتقدم بأحر التعازي إلى الكرسي الرسولي وإخواننا وأخواتنا في المجتمع الكاثوليكي. وستبقى ذكرى قداسته دائما مقترنة بالحبّة الكبيرة والاحترام الشديد لدى الملايين الذين مس حياتهم وأثر فيها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إستونيا، التي ستتكلّم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيدة إنتلمن (إستونيا) (تكلمت بالانكليزية): لقد أصابنا حزن وأسى شديداً لسماح نبأ وفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني.

إننا نودّع رجلا عظيما وابنا بارا لبولندا، رجل القرنين العشرين والحادي والعشرين، الإنساني الأصيل، وأبا مقدسا لا يكل في خدمة السلام والحبّة والمغفرة. لنشيد

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اليوم في الساعة ١٥/٠٠ سوف نؤبن الرئيس الراحل لدولة إمارة موناكو، سمو الأمير رينيه الثالث، الذي توفي صباح يوم ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

أعطي الكلمة الآن لممثل ملاوي، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد شيفامبا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): ألم بنا حزن شديد لسماح نبأ رحيل قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، الصديق العظيم لأفريقيا. وهناك على الأقل ١٤٧ مليون كاثوليكي في شتى أنحاء أفريقيا يشعرون بالألم لوفاته. وأفريقيا بأسرها تشاطرهم وبقيّة العالم الشعور بالحزن والكره.

منذ انتخاب البابا يوحنا بولس الثاني عام ١٩٧٨، قام بزيارة أكثر من ١٠ بلدان أفريقية. وستبقى غيرته على أفريقيا وحبّه لها موضع اعتزاز وتقدير على الدوام.

لقد كان البابا يوحنا بولس الثاني صوتا للسلام والعدل في العالم. وحمل شعلة السلام في كل ربوع العالم. وكان خطيبا بارعا تمكّن، عبر نفوذه وصوته الحكيم، من إقناع الكثيرين بالسير على درب السلام، بدلا من العنف. وقد أظهر زعامة حقيقية، حيث كان يشمل برعايته الجميع - النساء والرجال والأطفال من كل عرق وجنس وديانة ووضع اقتصادي وفكر سياسي - في السعي إلى التسامح والوئام. وزرع بذور الحبّة والوحدة لكل البشرية.

لقد كان البابا يوحنا بولس الثاني بالنسبة إلى أفريقيا حليفا في تعزيز السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتنمية. وكان يجسد الحنان ويمثل الفقراء والضعفاء والمهمشين واليائسين والمقهورين. وستذكره أفريقيا دائما بصفته صديقا وأبا مقدسا لجميع البشر.

وأفريقيا تبجله على جهوده الحثيثة وإسهامه في تحقيق السلم والعدل في القارة وفي كل ربوع العالم. وتشيد أفريقيا

العالم، الذي جلب الزعامة الأخلاقية لعالمنا، والذي أثر بصورة مباشرة بأقواله وأفعاله، على حياة ناس كثيرين جدا. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نعرب عن خالص تعازينا لوفد الكرسي الرسولي ولوفد بولندا.

يعتنق أكثر من بليون نسمة في جميع أنحاء العالم المذهب الكاثوليكي، منهم ما يناهز ٩٠ في المائة من سكان أمريكا اللاتينية. وقد تخطى تأثير البابا يوحنا بولس الثاني رعايا كنيسته ووصل إلى معتنقي ديانات مختلفة عديدة أثرت فيهم روحه التي تتسم بالحنان والتواضع وإحساس بالعدالة الاجتماعية. لقد كان بحق شخصية فائقة وقوة هائلة للخير في العالم.

وهذا البابا "المسافر"، بحسب الوصف الذي اشتهر به، تولى البابوية بعد وفاة البابا يوحنا بولس الأول في عام ١٩٧٨. وحينما كان عمره ٥٨ عاما، أصبح يوحنا بولس الثاني أول بابا سلافي، وأول بابا غير إيطالي منذ ٤٥٥ عاما وأصغر بابا في التاريخ الحديث. وحين وفاته كانت فترة توليه البابوية ثالث أطول فترة. وقد كان تأثيره شبه فوري على العالم. فمنذ بداية توليه البابوية أظهر نفسه مدافعا متحمسا عن كل بني البشر وعن الحرية وحقوق الإنسان والتسامح الديني. وأصبح صوتا للفقراء والمحرومين والمهمشين والضعفاء في المجتمع. ونادى أيضا بقدسية الحياة البشرية. وأكد مجددا بصمود موقف الكنيسة إزاء عدد من القضايا المهمة وكان يكن للشباب محبة خاصة.

وقد كمنت الروحانية في لب بابويته، ونادى بسيادة الروحانية على المادية. وقد كان ملتزما بالحرية الدينية والحوار بين الأديان والمصالحة. وفتح قنوات الاتصال فيما بين الأديان المختلفة. وكان أول بابا يزور مسجدا، وبادر بالمصالحة مع اليهود وحاول معالجة الصدع داخل الكنائس المسيحية. وقد كان إخلاصه بلا كلل لمهمته

بالأعمال الجليلة التي قام بها يوحنا بولس الثاني، والتي كانت علامات بارزة وسمت الطريق الذي سلكته الكنيسة الكاثوليكية وأقدار ملايين البشر من شتى أنحاء العالم.

وبصفة البابا يوحنا بولس الثاني إنساني النزعة ومدافعا عن الفضيلة، فقد كرس كل حياته لتحرير الروحاني والإصلاح الخلقي للذات ونشر التسامح بين البشر. ولقد تمكّن من تقديم القيم الأخلاقية بطريقة بسيطة ومفهومة ساعدت الناس في عالم يزداد تعقيدا على أن يبقوا مخلصين وأن يزهروا. ورسالته من أجل السلام والمحبة وجدت صدى لها وأعطت أملا للكثيرين في شتى أنحاء العالم.

هذا البابا القادم من خلف الستار الحديدي، الذي حافظ بنجاح على ذاكرة التاريخ وجعل كثيرا من الأوروبيين الشرقيين يتذكرون هويتهم الأوروبية ارتكازا على أسس التراث الثقافي المسيحي، أصبح مرجعية أخلاقية لملايين البشر - المؤمنين وغير المؤمنين - في شتى أنحاء العالم ورسولا عظيما للوحدة والتعايش السلمي. وامتد نفوذه إلى أبعد من حدود المعتقدات الدينية والسياسية.

إننا اليوم نؤبن البابا المعروف بحضارة المحبة، مفعمين بالامتنان على هبة توليه لهذه البابوية. ونشكره على ٢٦ عاما من الخدمة للكنيسة العالمية وخدمة العالم. ونتقدم بأحر تعازينا للكاثوليكين وغيرهم ممن أنعم عليهم بركاته وحنانه وتفانيه في سبيل اللاعنف والسلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن

للممثل الدائم لترينيداد وتوباغو، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد سيلبي (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية):

نود، نحن أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن نعرب عن عميق حزننا على وفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، الزعيم الروحي للرومان الكاثوليك في

هناك باباوات كثيرون جدا عبر التاريخ، ولكن هذا البابا سيُذكر بأنه البابا يوحنا بولس العظيم“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستتكمّل بالنيابة عن البلد المضيف.

السيدة باترسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): يحتل قداسة البابا يوحنا بولس الثاني مكانة خاصة في قلوب الأمريكيين وقد أتى إلى الولايات المتحدة سبع مرات، وزار مدنا يبعد بعضها عن بعض مسافات بعيدة مثل نيويورك وأنكرج، مثلما زار أماكن كثيرة بينها. وأثناء ترحاله كسب احترام وإعجاب الأمريكيين كافة من جميع الخلفيات. وكسب الشيء ذاته أثناء زيارته لمعظم البلدان الممثلة في الأمم المتحدة، وألهم المؤمنين التفاني، وأصبح في أثناء ذلك، قوة للخير في كل مكان ذهب إليه.

وينبغي ألا ننسى أن البابا يوحنا بولس الثاني أسهم بقدر كبير جدا في السلم الدولي والمصالحة. وقد كان لجهوده الدبلوماسية أثرا مباشرا على الحرب الباردة وساعدت على إنهاؤها. وذلك بدوره، أعطى للأمم المتحدة حيوية جديدة. وقد يكون أكثر أهمية من أعماله على الساحة العالمية التأثير العميق الذي تركه على الأفراد. فقد ألهم الناس من جميع الأمم والأجناس والأديان وشجعهم على أن يصبحوا أشد حساسية للتنوع البشري وإلى الحاجة إلى التسامح والاحترام المتبادل.

إن البابا يوحنا بولس الثاني، كونه كان الرجل الذي رآه عدد من الناس أكبر من عدد الذين رأوا أي شخصية أخرى في التاريخ، كان لرسائله التي تمجد كرامة كل فرد تأثير كبير جدا. وقد ألهمنا أن نؤمن بأن تنوع أسرتنا البشرية العظيمة يتركز على الكرامة المتأصلة في كل إنسان وأنه يثرنا

المقدسة على الرغم من معاناته الشديدة أثناء سنواته الأخيرة إلهاما للكثيرين وشهادة على شخصيته المتميزة وعلى ثراء الحياة التي عاشها.

وقد شعرنا، نحن أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بشديد الحزن على وفاة واحد من الزعماء الأخلاقيين العظام في عصرنا، زعيم ترك بصمات لا تمحى على التاريخ البشري. وسيُذكر قداسه بالتزامه الراسخ بالسلام وبالبشرية وبتمسكه بالقيم المتأصلة في الروح الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للسويد، الذي سيتكمّل بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالانكليزية): بوصفي رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أود أن أقدم أخلص التعازي والمواساة إلى الكرسي الرسولي وجميع الكاثوليك والمسيحيين في سائر أنحاء العالم بمناسبة وفاة البابا يوحنا بولس الثاني. لقد فقدنا جميعا زعيما روحيا عظيما، وزعيما عالميا معروفا بنداؤه الدؤوب بغرض الاحترام للكرامة الإنسانية وبمكافحته الظلم الاجتماعي. وسيُذكر على نحو خاص لدوره الإيجابي في إنهاء تقسيم أوروبا ولعمله على إقامة علاقات أفضل فيما بين مختلف الأديان. لقد كرس جل طاقته للكنيسة، الكنيسة العالمية للأمم عديدة وشعوب كثيرة. وقد قوبل أثناء رحلاته العديدة إلى جميع أنحاء العالم بحب واحترام شديدين.

لقد وجد البابا يوحنا بولس الثاني السلام الآن وسلم نفسه للرب. ويعم الحزن على موته في جميع أنحاء العالم، من مسقط رأسه بولندا إلى الفلبين وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وأماكن أخرى عديدة. واسمحوا لي أن أختتم بياني بالاتفاق مع الاسكتلندي السير توم فارمر، الذي قال، ”لقد كان

لبولندا الذي أصبح أسقف روما وبطلا لكل العصور“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا الذي سيتكلم بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد آيلكن (تركيا) (تكلم بالانكليزية): بصفتي رئيسا لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي بالأمم المتحدة، أود أن أعرب عن التعازي المخلصة وأعظم مشاعر المواساة من شعوب دولنا الأعضاء. بمناسبة رحيل البابا يوحنا بولس الثاني. والواقع أن المجتمع الدولي بأسره فقد واحدا من أعظم الزعماء الدينيين احتراماً في عصرنا، زعيماً كان رمزاً للسلام والروح الإنسانية والحنان.

لقد كان البابا يوحنا بولس الثاني أثناء فترة رئاسته للفاثيكان والكنيسة الكاثوليكية رمزاً للسلام والأخوة والتسامح والتقوى والتعايش الودي بين كل الأديان. وإن جهوده التي لا تكل لتغيير عالمنا نحو الأحسن ومواعظه بالتعاون والتضامن في وجه التحديات التي تعترض طريق البشرية أكسبته احترام ومعزة كل الناس في كل أرجاء المعمورة.

ولقد أثنى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي البابا الراحل على سياساته المرتكزة على التفاني في سبيل السلام ورفض الحروب، بصرف النظر عن أهدافها، فقال:

”بوفاته خسر العالم قائدا روحيا عظيما رفع دائما لواء القيم النبيلة، وزعيما محنكا دافع ببسالة ودون تردد عن العدالة ورفض الظلم والقهر“.

لقد كان البابا يوحنا بولس الثاني زعيما روحيا استثنائيا مثاليا التزم التزاما تاما بالحوار بين الأديان والثقافات والحضارات. وقد تجلّى تفانيه للتعددية الثقافية في الاجتماعات العديدة التي عقدت في الفاتيكان تحت قيادته. وقد أعرب دائما عن مشاعر الصداقة والحنان تجاه العالم

جميعا. وأود أن أذكر بأن البابا يوحنا بولس الثاني أتى إلى هذا المبنى في عام ١٩٩٥ وتكلم عن قضايا ذات اهتمام عالمي، قضايا هي سبب وجود منظمتنا ذاتها. وقد ذكر أن الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم، حتى حينما كان يتهدهدهم العنف، قد خاطروا بإعلان تحررهم وطلبوا أن يعطى لهم مكان في حياة اجتماعية وسياسية واقتصادية تتلاءم مع كرامتهم بوصفهم من بني البشر.

وأثناء فتره بابويته أدت الكنيسة دورا أساسيا في الجمع فيما بين الأطراف المتحاربة من أجل تحقيق المصالحة. وقد جلبت تلك الجهود السلام إلى مناطق كان يعصف بها الخوف والقهر وسمحت للعديد ممن كانوا لا يعرفون إلا الاقتتال أن يتمتعوا بثمار الحرية. وقد كانت حياة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني وكذلك تراث قداسته حافزا لنا جميعا لأن نسعى إلى السلام ونرفع لواء الحرية في جميع أنحاء العالم. وقدوته ينبغي أن تكون لنا مرشدا في سعيينا إلى الحقيقة والتفاهم وخدمة الآخرين وفي العمل من أجل استعادة الأمل والكرامة لنا جميعا.

ختاما، أود أن أقدم لزملائنا في البعثة المراقبة للكرسي الرسولي، وفي بعثة بولندا لدى الأمم المتحدة، بل ولكل من نظروا إلى البابا يوحنا بولس الثاني على أنه مرشد روحي، وأنه، على حد تعبيره، ”متجول ينشد المحبة والحقيقة والأمل“، خالص تعازي حكومة بلادي. ومثلما قال الرئيس بوش بعد وفاة البابا بقليل،

”كان البابا يوحنا بولس الثاني، شخصا، إلهاما لملايين الأمريكيين، ولآخرين كثيرين جدا في جميع أنحاء العالم. وسنتذكر دائما ذلك القس المتواضع الحكيم الذي لا يخشى شيئا والذي صار أحد أعظم الزعماء الأخلاقيين في التاريخ. ونحن ممتنون للرب على إرساله هذا الرجل، الابن البار

الحبر الأعظم ويثني على التزامه الذي لا يني بالمبادئ الإنسانية والديمقراطية وحقوق الإنسان. لقد ناضل البابا يوحنا بولس الثاني طيلة مدة بابويته من أجل السلام والمساواة والتضامن والعدالة والحوار بين الحضارات والأديان. وكانت الأخوة والمصالحة في لب الرسالة التي بعثها إلى شعوب العالم.

واليوم يعرب الاتحاد الأوروبي عن مشاعر الحزن والمواساة ويخلد ذكرى رجل ساعد في إعادة توحيد أوروبا الشرقية والغربية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة

لممثل بولندا.

السيد توبيك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): رحيل

قداسة البابا يوحنا بولس الثاني خسارة كبيرة للبشرية. ورحيله، بالنسبة للكرسي الرسولي، يعني انتهاء عهد بابوي استثنائي. ونحن البولنديين لا نقيم مراسيم الوداع فحسب لرجل عظيم وإنساني أصيل، رجل القرنين العشرين والحادي والعشرين، بل أيضا لأعظم بولندي في تاريخ أمتنا وزعيم أمين في حقبة من التحول التاريخي في بلدي.

اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني القلبي على كل

عبارات المواساة التي وجهت إلى بولندا في الأيام الأخيرة.

الأمم المتحدة وهذه اللحظة هما بوجه خاص أنسب

مقام ووقت لتأبين البابا يوحنا بولس الثاني. وكما ذكرتمونا، سيدي، في وقت سابق من هذه الجلسة، جاء البابا يوحنا بولس الثاني إلى هذه القاعة في عام ١٩٩٥. لقد جاء إلى نيويورك ليشرك

”الرجال والنساء من كل بلد وعرق ولغة

وثقافة في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين

لتأسيس الأمم المتحدة“ (A/50/PV.20، ص ٣).

الإسلامي وتجاه زعمائه في كل المناسبات الإسلامية الدينية. ومما يستحق الثناء عليه أنه كان أول بابا يزور مسجدا. وبالمقابل حظي بترحاب حار من لدن كل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي زارها.

إن رحيل البابا يوحنا بولس الثاني خسارة كبيرة

لل بشرية جمعاء. وبهذه المناسبة الحزينة نشاطر كل إخواننا وأخواتنا الكاثوليك المشاعر العميقة بالخسارة التي تراودهم، ونعرب مرة أخرى للعالم المسيحي بأسره عن أخلص مشاعر العزاء والمواساة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة لممثل

لكسمبرغ الذي سيدي بيان باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد هوشيت (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): قبل

١٠ سنوات تقريبا، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة، أدلى قداسة البابا يوحنا بولس الثاني ببيان تاريخي حافل بالروح الإنسانية والحنان من على هذا المنبر بالذات، أعرب فيه عن دعمه التام للممثل العليا للأمم المتحدة وقيمها. وفي ذلك البيان الفكري الحصيف ناقش البابا يوحنا بولس الثاني الأسس الأخلاقية التي يجب أن توجه الحياة المشتركة للأمم وشعوب العالم، حياة تتألف الأسس التي تركز عليها من الحرية والكرامة البشرية وحقوق الإنسان والحقوق الوطنية واحترام الآخرين والتضامن. وأنتم، سيدي، استشهدتم بعبارة البابا حول كون الأمم المتحدة المركز الأخلاقي للعالم. وفي ذلك البيان نفسه أطلق البابا نداء عاجلا من أجل ”القفزة النوعية في الحياة الدولية“ (A/50/PV.20، ص ٦).

ذلك الرجل النادر – المرشد الروحي الذي امتزجت

حياته وأعماله وتشابكت مع الاضطرابات العظيمة في التاريخ الأوروبي والتاريخ العالمي – غادرنا قبل أيام قليلة فحسب. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالدور الموحد الذي أداه

لقد أعجبنا به لإصراره الفذ على السعي إلى الحوار وبناء الجسور بين الثقافات والأديان والأعراق. وسيتذكره الناس باعتباره أحد الرجال الذين أرشدونا إلى طريق الحرية والعدالة واتبعه بكل قوته.

وهو كرس حياته لإقامة عالم يرتكز على قيم السلام والحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية - وهذه القيم هي تركته للأمم المتحدة ولنا جميعا. وفي الواقع، يحفظ ميثاق الأمم المتحدة قدسية تلك القيم. وهو كان يؤمن بها؛ وحارب من أجلها.

سوف نتذكر البابا يوحنا بولس الثاني باعتباره رجل السلام، ورجل العدالة، ورجل الأفعال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لرئيس الأساقفة سيلستينو ميغليوري، المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة ميغليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر نائب الأمين العام على افتتاح جلسة هذا الصباح بتأيين خاص للبابا الراحل يوحنا بولس الثاني. ويقدر وفدي عميق التقدير لفتتكم هذه وينقل إليكم شكر الكرسي الرسولي وتقديره للتعبير الطيب عن تعاطفكم.

كما أود أن أعرب عن شكري وتقديري لرؤساء مختلف المجموعات والممثلين الدائمين على بيانهم التي ذكرت على نحو ودي بالماثر العديدة لرجل سلام قوي ووصفتها ببراعة.

لقد أشاع البابا في كل حذب وصبوب شجاعة وأملا جديدين بين المقهورين والأشد فقرا والأكثر ضعفا في شتى أنحاء العالم وفعل ذلك شغفا بالحرية والتضامن، متحديا بذلك السلبيات القائمة في مختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكان في ذلك يهتدي باحترامه

عباراته في تلك المناسبة كانت شهادة على غيرته على هذه المؤسسة واحترامه لها، وصدى، كما قال، لأصوات كل من يرون في الأمم المتحدة بريق أمل في مستقبل أفضل للمجتمع الإنساني.

ومن أسف أنه لن يأتي مرة أخرى ليشاركنا في التحضير للذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة. ولن يساهم، كما فعل قبل ١٠ سنوات، في تأملنا في التاريخ وفي الدور الذي تؤديه المؤسسات الدولية في العالم المعاصر. إنه لن يحضر معنا، ولكن أقواله وأفعاله ستظل مرشدا عظيما تهتدي به جهودنا لجعل هذه المنظمة منظمة أفضل وأكثر فعالية.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه كان مناصرا عظيما للسلام والأخوة والتسامح. لقد رفع لواء المصالحة والتفاهم بين الشعوب. ونادى بالامتنال لحقوق الإنسان واحترام سيادة الدول والأمم. وناضل بلا انقطاع في سبيل العدالة وكرامة الجنس البشري وحقوقه الأساسية. لقد كان مؤمنا عظيما بوحدة العالم والتعايش السلمي بين الأمم. وإن عباراته، التي حملت في ثناياها دائما قوة تقويض جذران الكراهية والتعصب، يجب أن تظل في ذاكرتنا إلى الأبد.

فلتظل رسالته في سبيل السلام والأمل والإيمان ثابتة فينا فتساهم في بناء مستقبل أفضل للأمم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إن البابا يوحنا بولس الثاني قد صنع التاريخ. ورحيله خسارة كبيرة للمجتمع الدولي وإيطاليا على وجه الخصوص. نحن أعجبنا به لقوة أفكاره وشجاعته وعاطفته وقدرته على بث القيم والأمل فينا جميعا، خاصة في أجيالنا الشابة. وأشاع الأمل والثقة، وترجمهما إلى أفعال.

دائماً إلى تطبيق القانون الدولي، ووضع سيادة القانون فوق سيادة القوة.

وإذا توافرت حقاً إرادة العمل من أجل الصالح العام بهذه الطريقة، سرعان ما سيتلاشى وهن بعض المؤسسات الدولية، مما يضمن قدراً أكبر من السلام والأمن للجميع، وما يترتب على ذلك من فائدة إضافية تتمثل في إتاحة كميات كبيرة من الموارد لتكنولوجيا التنمية المدعومة بسياسة أمنية حكيمة.

أود أن أختتم، سيدي الرئيس، بتكرار الإعراب عن امتناني لعبارات تعازيكم الطيبة وعبارات تعازي الوفود التي تفضلت بتقديمها.

البندان ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/59/2005)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يتذكر الأعضاء أنه في الجلسة العامة الثالثة والثمانين التي عُقدت في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥، قدم الأمين العام تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005).

لذلك، سنبدأ اليوم مناقشتنا للتقرير الشامل للأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع". وحيث أن الأمين العام كان قد قدم التقرير إلى الجمعية العامة في ٢١ آذار/مارس، فلا شك أن الدول الأعضاء قد أُتيحت لها الوقت الكافي لكي

لكرامة الإنسان، الذي خُلق على صورة الرب. وكان يؤمن إيماناً قوياً بأننا لا نستطيع أن نبقي مدركين لمكانتنا بين المخلوقات إدراكاً حقيقياً دون أن نُبقي نصب أعيننا ما يفوق المعرفة الإنسانية.

قال يوحنا بولس الثاني أثناء زيارته الأولى لمقر الأمم المتحدة في نيويورك عام ١٩٧٩ إن الكرسي الرسولي لا يعلق أهمية كبيرة على تعاونه مع الأمم المتحدة فحسب، بل إنه كان دائماً يعرب، ومنذ إنشاء المنظمة، عن التقدير والاستحسان للأهمية التاريخية لهذا المحفل الأساسي للحياة الدولية والبشرية المعاصرة.

ولقد قال البابا على وجه التحديد إنه يأمل من الأمم المتحدة، المحفل العالمي الطابع، ألا تتوقف عن أداء دور الساحة الفعالة التي يتم فيها، بحق وعدل، تقييم جميع المشاكل التي تواجهها البشرية.

وفيما كان يتم إقصاء جهودنا عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كان يوحنا بولس الثاني، طوال السنوات الست والعشرين لتوليهِ البابوية، أحد أقوى المدافعين عنها.

وكما فعل أسلاف يوحنا بولس الثاني، كان يعرب في أحيان كثيرة عن الأمل في أن تصبح الأمم المتحدة ووكالاتها مهياً لمهمتها بشكل أفضل. وهناك إصلاحات عديدة شعر بأنها ستكون مرغوبة لجعل الهيئات التابعة للأمم المتحدة أكثر كفاءة، ولكي تخدم مجتمعات العالم واقتصاداته وثقافته على نحو أفضل.

علاوة على ذلك، كان البابا يتمنى كثيراً أن يرى الأمم المتحدة تتوصل إلى إجراءات فعالة لحل الصراعات الدولية غير إجراء الحرب. وفي ما يتعلق بالصراعات التي عكرت صفو التاريخ الحديث، كان يوحنا بولس الثاني يدعو

السابق لموزامبيق؛ والسيد ديرموت أهيرن، وزير خارجية أيرلندا؛ والسيد على العطاس، وزير خارجية إندونيسيا السابق. ويسرني أن أرحب بالسيد أهيرن والسيد العطاس، الموجودين هنا في قاعة الجمعية العامة؛ وبالسيد زيديلو والسيد تشيسانو اللذين سينضمّان إلينا في الوقت الملائم. وأهنّهم جميعاً وأتمنى لهم كل النجاح في مهمتهم.

وقبل إعطاء الكلمة للمتكلمين في هذه المناقشة، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى استبيان موجز يتعلق بيومية الأمم المتحدة، وقد وزعت نسخ منه على الوفود. وهذا المسح جزء من جهود الأمانة العامة لكي تسهم بقدر أكبر في عمل الجمعية العامة. وسأكون ممتنا لو قضى الممثلون بضع دقائق ملء الاستبيان - الآن، إن أمكن - وأن يتركوه على مكاتبهم. وتشكر الأمانة العامة الوفود على تعاونها.

السيد هوشيت (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المنضمّان وهما بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحات للانضمام، وهما تركيا وكرواتيا وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب، والبلدان المرشحة المحتملة، وهي ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود.

اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي الرئيس، بشكركم على عقد هذه المشاورات على هيئة جلسات عامة. وبهذه الطريقة فقد أطلقتم المرحلة الثانية من عملية الاستعدادات لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، الذي خططتم له بدقة في رسالتكم المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ وفي المعلومات الاستكمالية التي وفرتموها. إنكم لم تضعوا مجرد خطة زمنية مفصلة للأسابيع والشهر المقبلة فحسب، ولكن وضعتم أيضاً أسلوباً جيداً لعملنا الموضوعي بشأن القضايا العديدة التي سنغطيها في أثناء التحضيرات لمؤتمر القمة. وهناك مجالات عديدة سيتعين على

تنظر فيه بتعمق أكبر وأُتيحت لها بصفة خاصة الفرصة للنظر في مختلف توصياته.

إن العدد الكبير من الدول الأعضاء التي سجلت أسماءها بالفعل في قائمة المتكلمين يبرهن بوضوح على الاهتمام الذي توليه للتقرير قيد النظر، بل وعلى الاهتمام الذي توليه للتحضير للجلسة العامة الرفيعة المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وأدرك أيضاً أن هذه المناقشة ستكون عامة بطبيعتها، نظراً لأننا سننظر في التقرير بشكل أكثر شمولاً وتفصيلاً خلال المشاورات المواضيعية المصنفة طبقاً لمجموعات المسائل والتي ستبدأ الثلاثاء، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

في ذلك الصدد، أود أن أبلغ الجمعية بأنه، بناء على طلب مجموعة الـ ٧٧ والصين، ستُجرى مشاورات بشأن مسائل المجموعة الأولى في ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بدلاً من ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، كما أُعلن من قبل في رسالتي المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥. وبناء عليه، ستُجرى المشاورات بشأن مسائل المجموعة الثالثة في ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل. وبالتالي فهذا تبديل بسيط لمواعيد المشاورات بشأن المجموعتين الأولى والثالثة.

علاوة على ذلك، ونظراً لأهمية المسائل المعروضة علينا، وانطلاقاً من الرغبة في جعل مشاوراتنا شفافة بالكامل، ارتأيت أنه من الملائم أن ننظر في تقرير الأمين العام في جلسة عامة حتى يكون لدينا محضر رسمي لمناقشتنا العامة للتقرير.

وأخيراً، ومثلما يعلم الأعضاء، فقد عين الأمين العام الزعماء التالية أسماءهم مبعوثين لمساعدته في ترويج الأفكار الواردة في تقريره الشامل، وهم السيد أرنيسو زيديلو، الرئيس السابق للمكسيك؛ والسيد جواكين تشيسانو الرئيس

والأمن وحقوق الإنسان، وأيضا للمقترحات ذات الصلة بشأن الإصلاح المؤسسي. وتشاطر وجهة النظر المتعلقة بـ "الترباط القائم بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان" (A/59/2005، الفقرة ١٤). كما أن التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي، وصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز وحماية حقوق الإنسان هي مهام أساسية للأمم المتحدة. وهنا، نبرز الروابط في ما بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون. وتبرز تلك المجالات الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة بعضها البعض. ويعبر الطابع المنسق لمقترحات الأمين العام عن تلك الروابط والتأثير الكامن للإجراءات المتسقة في تلك المجالات لدى التصدي للتهديدات والتحديات التي يجب على المجتمع الدولي أن يواجهها على نحو جماعي.

وإدراكا بأنه "ليس بمقدور أي دولة، مهما بلغت قوتها، أن تحمي نفسها بنفسها. وبالمثل، فليس بإمكان أي بلد، ضعيفا كان أو قويا، أن يحقق الرخاء من فراغ" (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤)، والاتحاد الأوروبي عازم في تصميمه الراسخ على تعزيز ومتابعة هدف تعددية الأطراف الفعالة التي تقع الأمم المتحدة في محورها، مثلما تؤكد استراتيجيته الاتحاد الأوروبي، بوصف ذلك أكثر التصدييات فعالية للتهديدات والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي.

ويعطينا الجدول الزمني للعمل الذي وضعه الرئيس فرصة جيدة في الأسابيع المقبلة لكي نعلق بمزيد من التفصيل على المجموعات الأربع من القضايا الواردة في تقرير الأمين العام. ولكن، ستكون تعليقاتنا على التقرير بوجه عام ناقصة ما لم نذكر تلك الفصول الأربعة المهمة. وسنعمل ذلك لكل منها. بمناقشة الجوانب الأفقية التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي مهمة على نحو خاص. وبالطبع، سيدلي الاتحاد الأوروبي بتعليقات أكثر تفصيلا أثناء المناقشة المقبلة بشأن هذه المجموعات.

الدول الأعضاء أن تتناولها في ظل قيادتهم. والطريق الذي خططتموه إلى الأمام سيمكن كلا منا من معالجة جميع القضايا المهمة المعروضة علينا بأسلوب منفتح وشامل وشفاف. وبعد شهر من المناقشة في الجمعية، سيدي، وبمساعدة من ميسريكم، ستكون لديكم كل المعلومات التي تحتاجون إليها لكي تقدموا لنا في مطلع حزيران/يونيه أول مشروع للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة.

ومن المنطلق ذاته، يرحب الاتحاد الأوروبي بتعيين الأمين العام مؤخرا لأربعة مبعوثين لمساعدته في تعزيز خطته الشاملة استعدادا لمؤتمر القمة في شهر أيلول/سبتمبر.

وكان الأمين العام قد قدم بتاريخ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥ تقريره الشامل المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، واليوم يتعين علينا مناقشة التقرير بأسره. وفي هذا الوقت، أود مرة أخرى أن أشكر الأمين العام وفريقه الرائع على التقرير، الذي سيوفر الحافز لمناقشتنا في الأسابيع المقبلة.

وفي اجتماع المجلس الأوروبي الذي عقد بتاريخ ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، رحب رؤساء الدول أو حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتقديم الأمين العام للتقرير، الذي يشكل إسهاما رئيسيا في الاستعدادات لمؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر. ويرقى التقرير إلى طموح الأمين العام بتقديم اقتراحات جريئة ولكن ممكنة التحقيق. ويعالج الأمين العام القضايا الرئيسية من ضمن شواغل المجتمع الدولي. والأمر متروك الآن للدول الأعضاء لكي تتصدى للتحدي على نحو بناء. ومثلما طلب رؤساء دولنا أو حكوماتنا، سيكتف الاتحاد الأوروبي تعاونه بينما نعمل صوب تحقيق نتائج طموحة ومتوازنة في مؤتمر القمة.

والاتحاد الأوروبي ممتن للتقرير ذي الطابع الشامل والمتسق ولاستراتيجيات الاستجابة المقترحة في مجالات التنمية

ويدرك أيضا الاتحاد الأوروبي على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، القارة التي تتعرض على نحو غير متناسب للتهديدات والتحديات التي بحثها تقرير الأمين العام. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بالعمل على تلبية تلك الاحتياجات، وهو يدرك كذلك الاحتياجات الإنمائية الخاصة في أجزاء أخرى من العالم، لا سيما في البلدان ذات الدخل المتوسط، ويواصل الاتحاد العمل على تلبيتها.

واسمحوا لي أن أذكر بأن الاتحاد الأوروبي ما فتئ يبذل جهودا كبيرة في مجال زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، مثلما دلت عليه مؤخرا الاتفاق القاسي بتجديد اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وبروح من الشركة التي أرسيت في مونتيري وتأكدت مجددا في جوهانسبرغ، ينظر الاتحاد الأوروبي في تقديم إسهامات كبيرة خلال الأشهر المقبلة في مجال التمويل من أجل التنمية. ومن الأمور التي يبحثها الاتحاد الأوروبي داخليا في الوقت الراهن وضع مستويات أكثر طموحا للمساعدة الإنمائية الرسمية، والعمل على تحقيق نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي وهو الهدف الذي حددته الجمعية العامة، واستعمال مصادر ابتكارية للتمويل، بما في ذلك استعمال المرفق الدولي للتمويل ومصادر تكميلية، فضلا عن تخفيف عبء الديون. ويستعد الاتحاد الأوروبي أيضا لاتخاذ قرارات مثل الحوار الرفيع المستوى الذي ستجريه الجمعية العامة بشأن التمويل من أجل التنمية في نيويورك أواخر حزيران/يونيه.

وفي حين تبذل تلك الجهود التي تتناول كمية المساعدات الإنمائية، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على الحاجة في الوقت نفسه إلى تحسين نوعية المساعدات الإنمائية الرسمية وجعل ممارسات المانحين ممارسات أفضل. وفي المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنسيق الذي عقد في باريس مؤخرا،

وفي ما يتعلق بالفصل المعنون "التحرر من الفاقة"، يؤيد الاتحاد الأوروبي أهداف التقرير في مجال التنمية. وتتفق مع التحليل الوارد في التقرير للروابط بين الأمن والتنمية ونؤمن بأن التنمية وسيلة مهمة لتعزيز السلام والاستقرار، ولكن نريد أن نؤكد مجددا أن دور التنمية وفوائدها يشكّلان دعامة بذاتهما. وهنا، نحن ملتزمون بالتنمية المستدامة بوصفها مسؤولية مشتركة. ونؤكد على أن الاستدامة البيئية أمر رئيسي لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. ومن نافلة القول إن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته. والمطلوب تعزيز الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، ووضع سياسات عامة وتوفير استثمارات من أجل تعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص، وكذلك تعظيم الموارد المحلية لتمويل استراتيجيات التنمية الوطنية. وكل تلك الأمور مهمة لخلق ظروف ممتازة لتحقيق التنمية المستدامة. وتتفق مع التقرير في تركيزه على ملكية البلد لتنميته الخاصة به من خلال استراتيجيات إنمائية جريئة بقدر كاف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن توفر هذه الاستراتيجيات إطارا للعمل الوطني يؤيده المجتمع الدولي.

ويتقبل الاتحاد الأوروبي تماما نصيبه من المسؤولية المشتركة عن تحقيق التنمية. ونحن نلتزم التزاما قويا بتنفيذ أحكام إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، ونشدد على الرابطة بين تحقيق تلك الأهداف والتأكيد المحدد لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الألفية وتلك المنبثقة من المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والمؤتمر الدولي للتمويل من أجل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

وفي ما يتعلق بـ "التحرر من الخوف"، يوافق الاتحاد الأوروبي على أنه نظرا للصلة القائمة بين هذه التهديدات، علينا أن نتصدى للشواغل الأمنية لجميع الدول. ويعتبر الاتحاد أن مفهوم الأمن يشمل بُعدي أمن الدول والأمن البشري. ومع السيادة تأتي الحقوق والمسؤوليات.

ويدرك الاتحاد الأوروبي ضرورة زيادة تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب بناء على الملخص الذي قدمه الأمين العام في مدريد مؤخرا. والاتفاق على تعريف للإرهاب وإبرام اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب هما، بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، عنصران رئيسيان في هذا الصدد. علاوة على ذلك، نود أن نعزز التنمية المؤسسية في الأمم المتحدة، ولا سيما عن طريق تعزيز المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وزيادة بناء القدرات على مستوى الدول، بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بما تم مؤخرا من اختتام المناقشات المتعلقة بإبرام اتفاقية دولية للقضاء على أعمال الإرهاب النووي.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح هي إسهام هام في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونشدد على أهمية الترويج للتصديق على الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة والانضمام إليها على الصعيد العالمي، وتعزيز أحكامها حيث لزم الأمر، بما في ذلك إنفاذ الامتثال لها. ونرحب باقتراح الأمين العام المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وندعو إلى اعتماد صك قانوني بشأن وسماها وتعقبها، وأيضا بغرض التفاوض لإبرام صك قانوني ينظم السمسرة بهذه الأسلحة.

وفي مكافحة الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، يؤيد

التزم الاتحاد الأوروبي بتحسين نوعية المساعدات التي يقدمها وببسيطة إجراءاته. ويحث الاتحاد الأوروبي صناديق وبرامج الأمم المتحدة على الانخراط في خطة التنسيق تلك. ونناشد جميع الدول الأعضاء القادرة على ذلك أن ترتقي إلى المستويات الدولية المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الرسمية، نوعا وكما على حد سواء. وننوه بالجهود التي بذلت فعلا في ذلك الصدد.

إن نظاما تجاريا مفتوحا وعادلا هو قوة دفع قوية لتحقيق النمو الاقتصادي. ونحن نشجع تعبئة الطاقات التجارية الدولية بوصفها محركا للتنمية. وينبغي للدول الأعضاء أن تلزم أنفسها بالاختتام العاجل والناجح لجولة الدوحة من أجل التنمية الأمر الذي سيحقق مكاسب حقيقية لأفقر البلدان بيننا.

وبروح من التنمية المستدامة الحقيقية، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن ارتياحه للاهتمام الذي أبداه تقرير الأمين العام بالمسائل البيئية، بما في ذلك تغير المناخ والحكم العالمي في ميدان البيئة.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يجري في أيلول/سبتمبر تناول بمزيد من التفصيل عدد من المسائل ذات الأهمية والمكانة الكبرى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي مسائل تضمنتها على النحو المناسب الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة، من قبيل تعزيز المساواة بين الجنسين، والإقرار بأن الأهداف لا يمكن تحقيقها من دون إحراز تقدم صوب تحقيق هدف القاهرة المتمثل في إعمال حقوق الصحة الجنسية والإنجابية، وأهمية التصدي المكثف على صعيد متعدد القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، إلى جانب الصلات القائمة بين البيئة والأمن والفقر.

السلام ومضمونها المؤسسي، فينبغي تناولها في ضوء تلك الولاية. ونحن نرحب بالتوصيات الأولية التي أصدرها الأمين العام في ذلك الصدد، خاصة في ما يتعلق بالولاية، وننتظر باهتمام اقتراحاته الأكثر تفصيلاً.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فيريكي (بلجيكا).

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالأهمية التي يعلقها تقرير الأمين العام على حقوق الإنسان وسيادة القانون. فهذان المفهومان أساسيان للعيش بكرامة - وهو مطمح يتشاطرهُ الأفراد والمجتمعات المحلية على نحو عالمي ومشروع.

إن حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، هي ركن أساسي في منظومة الأمم المتحدة، ولدى الأمم المتحدة مهمة تعزيز وحماية تلك الحقوق. لذلك، يؤكد الاتحاد الأوروبي ضرورة تعزيز نظام حقوق الإنسان، ولا سيما عن طريق إدماج حقوق الإنسان في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وينبغي لذلك الهدف أن يرشد جميع الإصلاحات المؤسسية في مجال حقوق الإنسان. وينبغي الحفاظ على الإنجازات القيمة للمنظومة القائمة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي الدعوة إلى تعزيز مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ونشجع المفوض السامي على تقديمه خطة عمل في هذا الصدد بأسرع ما يمكن.

وفي السياق الأعم لحقوق الإنسان، يود الاتحاد الأوروبي أن يبرز أهمية الاقتراحات بتعزيز الديمقراطية. وفيما نتظر التفاصيل المتعلقة بتنظيم وعمل صندوق الديمقراطية، بإمكاننا تأييد المبدأ الداعم لاقتراح إنشاء هذا الصندوق بغية تقديم المساعدة إلى البلدان التي تسعى إلى تعزيز الديمقراطية لديها.

الاتحاد الأوروبي الدعوة إلى الانضمام إلى نطاق أوسع إلى المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والترتيبات الدولية الأخرى، بغية تنفيذها على أوسع نطاق وتعزيز دور مجلس الأمن. ومن المهم أيضاً أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشيد بضحايا الهجمات الإرهابية والاستماع إلى طلباتهم مثلما ورد في الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام في مدريد مؤخرًا، والاستفادة من الإسهامات التي يمكن لأولئك الأفراد أن يقدموها في المناقشات والجهود الآيلة إلى مكافحة تهديد الإرهاب بفعالية.

وفي ما يتعلق باستعمال القوة، يرحب الاتحاد الأوروبي بالرأي القائل إن مجموعة من المبادئ التي يتفق عليها مجلس الأمن أو يقترحها الأمين العام يمكنها أن تسهم في مناقشات المجلس عن استعمال القوة.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة على حفظ السلام وإدارة الأزمات، بما في ذلك عن طريق تحسين التنسيق في الميدان وفي المقار، فضلاً عن تحسين التنسيق بين الميدان والمقار، وعن طريق تعزيز التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية. وفي ذلك السياق، نشكر الأمين العام على تنويهه بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في ذلك الميدان.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضاً على أهمية منع الصراعات، ويؤيد تعزيز دور الأمين العام في الدبلوماسية الوقائية.

ويدعم الاتحاد الأوروبي إنشاء لجنة لبناء السلام، من شأنها أن تكون سبيلاً لسد الفجوة المفاهيمية والمؤسسية خلال الفترة الواقعة بين نهاية الصراع المسلح واستئناف الأنشطة الإنمائية. وبغية التصدي بفعالية للمشاكل التي تفضي غالباً جداً إلى استئناف العنف، فهذه اللجنة بحاجة إلى ولاية يجري التفكير فيها ملياً. أما المسائل المتعلقة بتشكيلة لجنة بناء

على زيادة فعالية تعددية الأطراف. وينبغي أن تكون غايتنا المشتركة تعزيز مصداقية منظومة الأمم المتحدة وأدائها العمومي.

وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على أهمية الاقتراحات الواردة في التقرير التي تهدف إلى تنشيط الجمعية العامة وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي اعتماد مجموعة شاملة بعيدة الأثر من مقترحات الإصلاح وتنفيذها السريع بغية تنشيط الجمعية العامة. ويرحب بمقترحات الأمين العام التي ترمي إلى تقوية عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإعادة تركيز اهتماماته. إن جدول الأعمال الإنمائي الطموح سيتطلب اتخاذ إجراءات جريئة في السياق المؤسسي لجعل هيئات الأمم المتحدة - وبشكل خاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات التشغيلية - قادرة على التغلب بطريقة متماسكة على تحديات القرن الحادي والعشرين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وإننا نقر أيضا بالحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن.

إن الإصلاح المؤسسي في ميدان حقوق الإنسان يجب أن يجعل تقوية آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأسرها ممكنة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالاقتراح الذي ينطوي على إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان. ونود أن نشدد مرة أخرى على أن حقوق الإنسان ذات طابع عالمي، وجميع البلدان تضطلع بمسؤولية النهوض بها وحمايتها. وإنشاء هذا الجهاز يجب أن يأخذ في الاعتبار المنجزات القيمة التي أحرزت بالفعل في ميدان حقوق الإنسان. وقبل الإعراب عن وجهات نظرنا النهائية بشأن ذلك الاقتراح، فإن الاتحاد الأوروبي ينظر بعين التقدير إلى الأمين العام لدى تقديمه مزيدا من التفاصيل فيما يخص، من بين جملة أمور، تعزيز المشروعية والمسؤولية والشفافية والفعالية.

وانتهكات حقوق الإنسان وعدم احترام سيادة القانون هما من بين العوامل الرئيسية التي تهدد السلم والأمن، وتعرق عمليات التنمية. ويقر الاتحاد الأوروبي بمفهوم "مسؤولية الحماية". إن المسؤولية عن توفير الأمن تقع أساسا على عاتق الدول. ولكنها تقع أيضا على عاتق المجتمع الدولي حيثما تعجز دولة ما عن حماية مواطنيها. والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وأعمال الإبادة الجماعية تستدعي استجابة قوية وأعمالا حازمة من المجتمع الدولي.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن سيادة القانون مبدأ أساسيا يكمن في جوهر الأمم المتحدة. وفي هذه الصدد، نود أن نشدد على أهمية فرض سيادة القانون على كل من الصعيدين الدولي والوطني، بما في ذلك عن طريق بناء القدرات، ونود أن نشدد أيضا على الحاجة إلى تقوية مجموعة المعايير والقوانين الدولية القائمة، لا سيما عن طريق الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وتنفيذها.

إن محاربة الإفلات من العقاب وكفالة إقامة العدل بصورة ملائمة هما جانبان حيويان لسيادة القانون. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد دعمه للمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية أو الاستثنائية الأخرى القائمة المسؤولة عن محاكمة جرائم الحرب، وأن يهيب بالدول الأعضاء أن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الأخرى. وبنفس الروح، نؤمن بأنه ينبغي اتخاذ التدابير لتعزيز عمل محكمة العدل الدولية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة إصلاح الأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز قدرة المجتمع الدولي على مواجهة التهديدات الجديدة والمجموعة الواسعة والمتنوعة من التحديات الراهنة. إن الإصلاح المؤسسي ليس غاية بحد ذاته، بل ينبغي أن ينبع من الاحتياجات التي يجري تقييمها بموضوعية ومن تصميمنا

الأعضاء في جماعة دول الأنديز - التي يبلغ عدد سكانها ١٢٠ مليون نسمة.

إن جماعة دول الأنديز، التي أنشئت قبل حوالي ٣٦ سنة، تعد أقدم عملية للتكامل وأكثر اتساما بالطابع المؤسسي في أمريكا الجنوبية. إنها تعبير عصري عن هوية الأنديز القائمة على الأواصر الجغرافية والتاريخية والمصالح المشتركة، التي تتجلى في سياسة خارجية مشتركة ومتفق عليها، تمثل جوهر التكامل البوليفاري لأسرة أمم أمريكا الجنوبية.

إن بلدان الأنديز - الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة - استعرضت تقرير الأمين العام المعنون، "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005). وقد بدأنا عملية تحليل المقترحات الواردة في تلك الوثيقة، باهتمام شديد، ونتعهد بأن نشارك بنشاط وبروح الجماعة في أي عملية تشاور وتفاوض تؤدي إلى تقوية الأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها وكفاءتها في النهوض بالتنمية والأمن للجميع وكفالة احترام القانون الدولي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببعض ملاحظات عامة، وسنتقدم باقتراحات محددة خلال المشاورات والمفاوضات المقبلة.

إننا نتفق على الحاجة إلى مفهوم جديد للأمن الدولي الجماعي يتصدى للتهديدات الجديدة، فضلا عن التهديدات القديمة - قبل كل شيء، الفقر والإقصاء الاجتماعي - ترتبط فيه التنمية والأمن والحرية وحماية حقوق الإنسان ارتباطا وثيقا.

تتعلق نقطتي الأولى بالرأي القائل إن الاقتراحات التي قدمها الأمين العام تشكل مجموعة لا تتجزأ، وهو رأي يفترض مسبقا فكرة التفاهم الواحد. لكن لا يمكننا إلا أن

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا باقتراحات الأمين العام الرامية إلى تحسين الترابط بين الهياكل بغية التصدي، على الصعيد الدولي، للتحديات البيئية المتزايدة. ويشدد على أهمية تعزيز الترابط والتعاون الأكبر على الصعيدين الإقليمي والوطني، فضلا عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وإننا نؤيد توصيات الأمين العام في ذلك الصدد.

علاوة على ذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود الرامية إلى تطبيق الإصلاح في مجال الإدارة والميزانية والتمويل والمشتريات والموارد البشرية، حسبما اقترح الأمين العام، للنهوض بإدارة أكثر كفاءة وحدثا وشفافية ومسؤولية، تركز على تحديات اليوم وتتجنب الازدواجية والتداخل.

إن الأسابيع المقبلة ستتيح لنا مزيدا من الفرص للتوسع في تناول هذه المجموعة من القضايا بشكل أكثر تفصيلا. والاتحاد الأوروبي سيعاون بنشاط معكم، السيد الرئيس، ومع الميسرين. إن الدعم القوي الذي أعرب عنه الشهر المنصرم على أعلى مستوى سياسي للاتحاد الأوروبي يقوي عزمنا على أن لا ندخر جهدا خلال الأسابيع والأشهر القادمة لكفالة خروج مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر بنتائج طموحة وموزونة.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل ترينيداد وتوباغو، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في الإعراب عن التعازي برحيل قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، الذي ترك أثرا دائما فينا جميعا من خلال دبلوماسيته، التي اتسمت بالانفتاح تجاه كل المعتقدات وبمناصرة حقوق الإنسان.

وأود أيضا أن أعرب لوفد إمارة موناكو عن تعازي جماعة دول الأنديز برحيل الأمير رينيه الثالث.

إنني أتكلم بالنيابة عن بوليفيا، وكولومبيا، وإكوادور، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وبيرو - البلدان

تفرضها البلدان المتقدمة النمو والتي تمنعنا من تقوية قدراتنا الوطنية الإنتاجية.

وتقوم الحاجة بالمثل إلى اتخاذ تدابير حازمة لمواجهة التقلبات في تدفقات رؤوس الأموال، والضعف الشديد الذي تعاني منه بلداننا أمام الظروف الخارجية، والمستويات العالية من الدين الخارجي، فضلا عن إقرار نظام دولي لحماية الملكية الفكرية لا يعيق نقل التكنولوجيا أو مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار الاقتصادي العالمي. وإن مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية يجب ضم جهودها إلى جهود منظومة الأمم المتحدة المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بغية معالجة العجز الاجتماعي الحالي الناجم عن العولمة، والذي يعطل خلق فرص العمل ويسبب زعزعة الاستقرار.

تلك الأمور كلها مهمة جدا ويجب أن تحتل مكانا خاصا عندما نتناول الهدف الإنمائي الثامن للألفية، الذي يرمي إلى تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية. وينبغي أن يكون هناك التزام قاطع باتباع معاملة خاصة وتمييزية حيال مسائل تجارية؛ واتخاذ تدابير أشد في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وإيجاد حل دولي مناسب للتخفيف من عبء الديون الخارجية على اقتصاداتنا؛ واعتراف صريح بالحاجة إلى آليات مالية دولية جديدة لتقوية كفاءة وفعالية السياسة العامة والديمقراطية في بلداننا.

ويسلم تقرير الأمين العام بأن العولمة زادت من حدة الظلم الاجتماعي. ولا يمكن أن يتحقق الأمن السياسي ما لم يتم القضاء على اللامساواة الناجمة عن العولمة الحالية. وبالمثل، فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعوب وكذلك حقها في التنمية، تتعرض عمليا للتقويض، إلى جانب التمتع بالحقوق السياسية والديمقراطية نفسها.

نبين أن الطابع غير المتجانس للقضايا التي تناولتها شتى فصول التقرير يعني أن لكل قضية منها قيمة محددة تتطلب النظر فيها بشكل منفصل. ونتيجة لهذا، تؤمن بلداننا بأن القرارات التي ستتخذ خلال عملية استعراض تنفيذ إعلان الألفية وقرارات إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن تأتي بنتائج متوازنة تراعي مصالح كل الدول الأعضاء.

ثانيا، إن بلدان الأنديز تؤيد تأييدا ثابتا تعددية الأطراف، لأنها تعزز وتقوي القدرة الجماعية والفردية للدول الأعضاء على تلبية احتياجات شعوبها والوفاء بالالتزامات الدولية التي أخذتها على عاتقها طواعية، وتعزز بالتالي الأنظمة الدولية المتفق عليها.

إننا نلاحظ بقلق أن تقرير الأمين العام لا يكرس الاهتمام الكافي لبلدان، مثل بلدان الأنديز، توصلت من خلال جهودها إلى مستويات الدخل المتوسط لكنها تستمر في مواجهة مستويات عالية من الفقر. وتلك الحالة إن لم تعالج بشكل كاف، فقد تشهد بلداننا تراجعاً عن مستويات الدخل تلك، مما يجعل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية صعباً جداً. وهناك حاجة ملحة إلى إيلاء اهتمام مناسب للمشاكل الخطيرة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل، مثل الديون الخارجية ومستوى الفقر، الذي هو أعلى عددياً مما هو عليه في كثير من الدول الأخرى، بالإضافة إلى انعدام الاستقرار والأزمات الاقتصادية الحديثة. وينبغي للنهج المختار للتنمية ولإصلاح منظومة الأمم المتحدة أن يولي اهتماماً متوازناً وشاملاً لحالات شتى دول وأقاليم العالم.

ونتوقع أن يساعد استعراض إعلان الألفية وعملية إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك نظام تعزيز التنمية، على التغلب على أوجه الظلم القائمة في النظام التجاري الدولي، عن طريق إلغاء الإعانات وحواجز التعرفة وشبه التعرفة التي

وتود حركة عدم الانحياز أيضا أن تعبر عن تعازيها القلبية وتعاطفها القوي مع وفد أمانة موناكو لوفاة صاحب السمو الأمير رينيه في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

بادئ ذي بدء، تعرب حركة عدم الانحياز لكم، سيدي، عن تقديرها الصادق على مواصلة عملية التشاور مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفقا لخارطة الطريق التي حددتموها لنا. وتود البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز أن تسجل أيضا تقديرها الصادق لكم لشروعكم بالمشاورات حول تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" بعد أسبوعين من صدوره. وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على التزامها بالتعاون الكامل معكم والتأييد التام لكم بينما تواصلون قيادتنا في العملية التحضيرية نحو الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقدتها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

إن حركة عدم الانحياز تؤيد النهج الذي اقترحهتموه في رسالتكم المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ والتعديل الذي أعلنتتموه صباح هذا اليوم. وما زالت حركة عدم الانحياز ملتزمة بمواصلة العمل النشط والبناء بالتعاون الوثيق معكم، ووفقا للخطط التي وضعتتموها، وكذلك مع الميسرين الذين قمتم بتعيينهم للجزء الموضوعي من العملية التحضيرية للجلسة العامة الرفيعة المستوى. وترحب الحركة بنهجكم والتزامكم بضمان استمرار العملية التحضيرية بمشاركة الجميع، وبأن تكون مفتوحة العضوية وشفافة. ونأمل أن يستمر هذا النهج حتى أيلول/سبتمبر تحت قيادتكم الماهرة والحكيمة والمقتدرة. ونتطلع إلى أفكاركم بشأن المفاوضات التي قد تتلو في هذه العملية التحضيرية الحكومية الدولية.

وتذكر حركة عدم الانحياز بالفقرة ٢ من منطوق قرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤،

إن استئصال الفقر هام للغاية لبلدان منطقة الأنديز وجزء من استراتيجياتها الوطنية. ولذلك السبب ما فتئت بلداننا تبذل قصارى جهدها للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لكننا نؤمن بأن استراتيجية إنمائية طويلة الأمد لا بد وأن تستهدف خلق الثروة بالترويج لبيئة دولية مؤاتية للتنمية. لذا، فإننا نرى بعض التحيز في تقرير الأمين العام بشأن مسائل المساعدة. ويحدونا الأمل أن تساعدنا المناقشات المستقبلية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري على تقوية المجموعة الكاملة لاقتراحات الأمين العام في ميدان التنمية، بما في ذلك خضوع الشركات المتعددة الجنسية للمساءلة.

أخيرا، أود أن أقول إن بلدان مجموعة الأنديز على اقتناع راسخ بالحاجة إلى الدفاع عن الحقوق الأساسية وكرامة الإنسان وقيمة الرجال والنساء مع التقيد بالمساواة بين الجنسين وتعزيز الديمقراطية. وبصفتنا أعضاء في مجموعة بلدان أمريكا الجنوبية ومجموعة ريو ومجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز، وفي مجموعة بلدان الأنديز بالطبع، فإننا سنسعى إلى كفالة أن يحقق مؤتمر قمة ٢٠٠٥ هدف تهيئة الظروف التي يمكن فيها لجميع البلدان أن تعيش في سلام وأمن ورخاء.

السيد راستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

اسمحوا لي أولا أن أعبر، باسم حركة عدم الانحياز، وأسوة بالمتكلمين السابقين، عن تعازينا القلبية وعن تعاطفنا مع وفد الكرسي الرسولي وأتباع الكنيسة الكاثوليكية لرحيل البابا يوحنا بولس الثاني في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ونتفق مع المتكلمين الآخرين هذا الصباح على أن رحيل البابا يوحنا بولس الثاني هو خسارة كبرى للمجتمع الدولي.

”الظروف الجديدة تقتضي منا إحياء توافق الآراء بشأن التحديات والأولويات الرئيسية، وتحويله إلى عمل جماعي“ (A/59/2005، الفقرة ٧).

ولكن حركة عدم الانحياز ما زالت تقول إن مسألتي التنمية والتقدم الاجتماعي ينبغي أن تظلا محورا للمداولات الجارية في الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، فإن حركة عدم الانحياز تؤكد على أن نتائج الجلسة العامة الرفيعة المستوى ينبغي أن توفر توازنا صحيحا بشأن جميع المسائل، ولا سيما التوازن بين المسائل المتصلة بالتنمية والتقدم الاجتماعي والمسائل المتصلة بالسلم والأمن، مراعين بصورة كاملة الولاية التي اعتمدها الجمعية العامة في قراراتها ٢٩١/٥٨ و ١٤٥/٥٩، وكذلك الحاجة إلى استعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد طرح الأمين العام في تقريره مسائل هامة وقدم العديد من الملاحظات والتوصيات القيمة والجديرة بالاهتمام والتي سيكون لها آثار وانعكاسات بعيدة المدى. ولدى تقديم الأمين العام لتقريره إلى الجمعية العامة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥، أعرب عن أمله، في جملة أمور أخرى، بأن تعتمد الدول الأعضاء المقترحات التي تضمنها التقرير كمجموعة واحدة. وهو يرى أن قيام الدول الأعضاء باعتماد طريقة انتقائية في اختيار ما يحلو لها لن يؤدي إلى نتيجة ناجحة. وذكر الأمين العام، فضلا عن ذلك، أن مقترحاته تشكل استراتيجية شاملة من خلال إعطاء وزن واهتمام متساويين لمبادئ المنظمة الثلاثة، أي التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان، والتي ينبغي أن تستند إلى سيادة القانون.

وأحيطت حركة عدم الانحياز علما على النحو الواجب بملاحظات الأمين العام. ونرحب بالإيضاحات اللاحقة التي قدمتها نائبة الأمين العام خلال الإحاطات الإعلامية للمجموعات الإقليمية بشأن الترابط بين المسائل

وبالفقرة الثانية من ديباجة قرار الجمعية العامة ١٤٥/٥٩ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وهاتان الفقرتان حددتا هدف الجلسة العامة الرفيعة المستوى. ونذكر جميعا بأننا سنجري استعراضا شاملا، في أيلول/سبتمبر، للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات التي تضمنها إعلان الألفية، والتقدم الذي تم إحرازه في التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج والتزامات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. إن تقرير الأمين العام (A/59/2005) بين أيدينا الآن. ولا بد من أن يقدم لنا هذا التقرير مدخلا هاما للاستعراض الشامل، بالإضافة إلى المدخلات الأخرى، بما في ذلك من الدول الأعضاء.

وتود حركة عدم الانحياز أن تشكر الأمين العام وأن تشيد به على أداء الولاية التي نص عليها القرار ٢٩١/٥٨ والمتصلة بإعداد التقرير وتقديمه إلى الدول الأعضاء في الوقت المناسب. إن البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز تعكف على دراسة هذا التقرير الهام بعناية فائقة، وبإحساس بالمسؤولية المشتركة. والحقيقة تظل بأنه لا يوجد أمامنا إلا خمسة شهور للانتهاء من التحضير لنتائج الجلسة الرفيعة المستوى. ونعتقد أن بعض التوصيات التي قدمها الأمين العام ستتطلب الوقت والدراسة المتعمقة قبل أن تصبح قابلة للتنفيذ. وما من شك في أن الدول الأعضاء ستراعي النقطة التي أكدها الأمين العام بشأن الحاجة إلى اتخاذ إجراء في أيلول/سبتمبر. وسوف تتعاون بلدان عدم الانحياز تعاوننا كاملا من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة للجلسة العامة الرفيعة المستوى.

وقد أحاطت بلدان عدم الانحياز علما بالتقييم الذي ورد في تقرير الأمين العام بأن

والملاحظات التي قدمتها الحركة بعين الاعتبار في تقرير الأمين العام.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن حركة عدم الانحياز تدرك إدراكا كاملا أن الأمين العام، لدى إعداد تقريره، قد اعتمد على خبرة ثمانية أعوام بصفته أميناً عاماً، وعلى ضميره وقناعاته، وأيضاً على فهمه لميثاق الأمم المتحدة. وذكر الأمين العام أيضاً أن التقرير استوحى تقرير الفريق الرفيع المستوى ومشروع الألفية.

وفي ذلك السياق، تود حركة عدم الانحياز أن تحتفظ بحقها حيال عرض موقفها من المسائل التي أثارها الأمين العام وتعليقاتها عليها. وتنوي الحركة القيام بذلك أثناء النظر في هذه المسائل وفقاً للمجموعات الأربع المقترحة خلال الأسابيع القادمة، بينما نمضي قدماً صوب الحدث الذي سيجري في أيلول/سبتمبر. وتنوي الحركة أيضاً أن تقدم تعليقات تفصيلية بشأن هذه المجموعات الأربع في الوقت المناسب. وحركة عدم الانحياز، أسوة بغيرها، لا يسعها اليوم أن تقدم رداً معمقاً على مقترحات الأمين العام.

ونعتقد في هذه المرحلة من العملية التحضيرية أن من المهم أن نستمر في تحديد المواضيع التي ترى الدول الأعضاء أنها قادرة على إيجاد أرضية مشتركة بشأنها. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نفعل ذلك عن طريق، في جملة أمور أخرى، السعي إلى المحافظة على توافق الآراء الذي حققناه في وقت سابق، ولا سيما في مؤتمر قمة الألفية، ومن خلال المحافظة على حرمة ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ودعم إعلان الألفية، والامتنال للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي ينبغي الاستناد إليها كدعائم هامة.

إن حركة عدم الانحياز مستعدة لأن تشاطر الوفود الأخرى موقفها وتعليقاتها وأفكارها بشأن تصورنا للنتائج

التي طرحها الأمين العام في تقريره، وبأن موضوع "المجموعة الواحدة" لا يعني عرضاً بقبول المجموعة كاملة أو رفضها جملة وتفصيلاً. وتعتقد حركة عدم الانحياز أن الدول الأعضاء باستطاعتها أن تستجيب لتقرير الأمين العام والتوصيات الواردة فيه بغية تحقيق نتيجة متوازنة. وتعتقد الحركة أيضاً أن من الضروري إجراء تقييم لكل توصية بحد ذاتها.

وتذكر حركة عدم الانحياز بالبيانات التي أدلت بها الحركة خلال الاجتماعات غير الرسمية لعموم أعضاء الجمعية العامة في ٢٧ كانون الثاني/يناير و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وتؤكد الحركة استمرار صحة التعليقات والإعلانات بشأن عدد من المسائل الرئيسية التي وردت في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، والتي وردت في تلك البيانات. وتؤكد الحركة، فضلاً عن ذلك، على استمرار صحة الوثيقة التي قدمتها الحركة إليكم، سيدي، وإلى الأمين العام في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وتضمنت أفكاراً وملاحظات هامة للحركة. ويجب قراءة البيان الحالي كجزء من مجمل البيانات والوثائق السابقة التي ذكرتها للتو.

وتلاحظ حركة عدم الانحياز أن عدداً من الملاحظات والتوصيات التي قدمها الفريق الرفيع المستوى ومشروع الألفية قد أدمجها الأمين العام في تقريره. ولكن التقرير لا يعكس بأي شكل هام تعليقات وآراء مجموع الأعضاء في هذه المنظمة، بما في ذلك حركة عدم الانحياز، بشأن تقرير الفريق الرفيع المستوى ومشروع الألفية، على الرغم من المناقشة الغنية والحافزة للفكر التي جرت في الاجتماعات غير الرسمية لعموم أعضاء الجمعية العامة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٥، والتي قمت سيدي بتلخيصها باقتدار فائق، وقدمتموها إلى الأمين العام. إن بلدان حركة عدم الانحياز، التي تمثل ما يناهز ثلثي أعضاء هذه المنظمة، قد لاحظت بشكل عام أنه لم تؤخذ الأفكار

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة العامة للجمعية العامة، ولأهنتكم بشكل عام على جهودكم المبذولة لضمان قيامنا بعملية تحضير فعالة من أجل التوصل إلى نتائج ناجحة للجلسة الرفيعة المستوى للدورة الستين للجمعية العامة.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضا أن تشكر الأمين العام على تقديم تقريره في الوقت المناسب، مليا بذلك الولاية التي أوكله بها قرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨ لإعداد تقرير شامل يشكل أساسا للمشاورات قبل انعقاد الجلسة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر.

وقد عرض علينا الأمين العام تحليله للحالة العالمية الراهنة وقدم عددا من التوصيات للنظر فيها. وأكد على أن العام ٢٠٠٥ يوفر فرصة تاريخية للتصدي لتحديات عالم متغير. إذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت الظروف السياسية مؤاتية، لا بد لنا من اغتنام هذه الفرصة. وستكون البلدان النامية مستعدة للقيام بذلك، ولكن يجب أن يكون مفهوما أن التوصيات التي سنؤيدها والقرارات التي سنتخذها سوف تهدف إلى تعزيز تعددية الأطراف ودعم مبادئ القانون الدولي والسياسات التي تعزز العدالة وتحمي حقوق ومصالح جميع الدول. وينبغي لنا أن نسعى في نهاية المطاف إلى أمم متحدة أقوى، ذات ترتيبات مؤسسية محسنة ومنحى سياسي يرمي إلى تنفيذ البرامج والسياسات التي ترفع مستوى حياة الأمم في العالم أجمع، بكل أجزائه المثلثة، وبدون تطبيق معايير انتقائية وتمييزية.

إننا ندرس توصيات الأمين العام، واضعين هذه الأهداف نصب أعيننا. وهناك تصورات مختلفة حول المنحى والنهج الفلسفي المعتمدين في التقرير، وحول التأكيد النسبي على مسائل التنمية، وشواغل الأمن وحقوق الإنسان. وفي

التي ينبغي للجلسة الرفيعة المستوى أن تنتهي إليها. ونحن مستعدون للانخراط مع شركائنا في حوار ومناقشات من أجل إغناء فهمنا للمسائل المطروحة بغية التوصل إلى نتيجة إيجابية وبناءة.

وفي الواقع، نحن نتفق مع الرئيس على أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقع على عاتقها مسؤولية جماعية كبيرة لضمان التوصل إلى نتائج مفيدة بشكل حقيقي وناجحة للجلسة الرفيعة المستوى. وبإمكانكم التأكد من أن الحركة سوف تساهم بقسطها في هذا المجال. ونحن نريد أن نكون إيجابيين بقدر الإمكان، مراعين التزامنا بالمقاصد والمبادئ التي يكرسها الميثاق ومصلحتنا وشواغلنا وأولوياتنا القائمة على أساس امتثالنا للمبادئ الأساسية والمقاصد والأهداف لحركة عدم الانحياز.

وتعتبر الحركة بأن الشهور الخمسة المتبقية حتى انعقاد الجلسة الرفيعة المستوى ستكون فترة حاسمة بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وفي تصورنا أن زعماءنا سوف يتخذون قرارات جريئة بشأن المسائل الأساسية التي تواجهها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ويمكن لتلك القرارات أن يكون لها أثر بعيد المدى على طريقة إدارة شؤون الأمم المتحدة وعلى العلاقات بين الدول. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة على أن أية إجراءات متصلة بالأمم المتحدة وإصلاحها ينبغي أن تتخذها الدول الأعضاء ذاتها.

وفي الختام، لا بد من التسليم بأن إصلاح الأمم المتحدة عملية مستمرة وبأن الدول الأعضاء هي الشريكة الرئيسية في هذا المجال. وبينما ينبغي لنا أن نسعى إلى أن يتمكن قادتنا من اتخاذ قرارات جماعية رئيسية في أيلول/سبتمبر، لا بد لنا من أن نتوقع بأن عملية تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة قادرة على التصدي لتهديدات وتحديات القرن الحادي والعشرين سوف تستمر بعد ذلك.

لقد اقتبست من القرار لكي نركز أفكارنا على الأولويات التي حددت والتوقعات التي ينبغي تحقيقها في الجلسة العامة الرفيعة المستوى. وكان الأمين العام محقا في التأكيد على الترابط بين التحديات والتهديدات الحالية. وهذا ما يؤكد ويعزز من جديد الأهمية الأساسية للتحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع العالمي، ألا وهي إلغاء الفجوة الأخذ في الاتساع بين الفقراء والأغنياء وتخفيض المستويات المرعبة وغير المقبولة للفقر والجوع والأمراض المعدية التي تفتك بالحياة البشرية في العالم النامي.

وبناء على الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير مشروع الألفية، فإن الأمين العام يدرك بوضوح مدى إلحاحية المشكلة ونطاقها وأبعادها. إن توصياته الواردة في الفرع الثاني من التقرير تمثل خطوات في الاتجاه الصحيح؛ وهي مفيدة وتستحق أن ننظر فيها بجدية. ومن دواعي قلقنا بشكل رئيسي أنها لا تحقق ما نصبو إليه بصورة كافية. وإذا كان لنا أن نحري تغييرا حقيقيا فمن الضروري أن نتخذ تدابير أكثر وعملية المنحى تمكنا من أن نتناول خطة التنمية بشكل ملائم. ويمكن أن يتخذ قادتنا قرارات أكثر جرأة وأبعد أثرا، بل وينبغي لهم أن يفعلوا ذلك. ونتطرق أساسا إلى ثلاثة مجالات.

أولا، يجب تعبئة الموارد اللازمة. لقد أجرى تقرير مشروع الألفية تقديرا للاحتياجات الحالية والمقبلة، والسؤال الحقيقي هنا لا يتعلق بكيفية الاضطلاع بالتزامات جديدة، بل بالأحرى كيفية ضمان تنفيذ الالتزامات القائمة بالفعل فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون، وكيفية تحسين آليات نقل الموارد.

وينبغي ألا يكتفي قادتنا بإصدار مجموعة أخرى من النصائح؛ فقد حان الوقت لاتخاذ تدابير ملموسة من أجل التنفيذ. فالتعهدات التي قطعت في إعلان ريو، والاتفاقيات

الوقت الراهن، سوف نقصر تعليقاتنا على القضايا العامة التي تمناها، والتي ننوي تناولها بمزيد من التعمق في تاريخ لاحق.

وقد ذكر الأمين العام في الفقرة ٤ من تقريره أنه اعتمد لدى إعداد التقرير على ثمانية أعوام من الخبرة بصفتها أميناً عاماً، وعلى ضميره وقناعاته. وهو أيضا استمد إلهامه من تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وكذلك من تقرير مشروع الألفية. وما يفتقر إليه التقرير هو الإشارة إلى الآراء والمقترحات التي عبرت عنها الدول الأعضاء أثناء المناقشات في الجمعية العامة خلال الشهور الثلاثة الماضية. ولو كانت هناك إشارة إلى أن تلك الآراء والمقترحات قد تمت مراعاتها، لكان ذلك مدعاة إلى الاطمئنان.

وستكتفي مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذه المرحلة بتقديم تعليقات عامة على التقرير ونهجه العام إزاء قضايا التنمية. ونحن ننظر بالدرجة الأولى إلى التوازن العام ومواقع التأكيد في التحليل والتوصيات. وإذا فعل ذلك، فإننا نذكر بالفقرة ٢ من القرار ٢٩١/٥٨ التي تقتضي من الجلسة الرفيعة المستوى

”إجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والشراكة العالمية اللازمة لتحقيقها، والتقدم المحرز فيما يتعلق بالتنفيذ المتكامل والمنسق، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، لنتائج والتزامات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما“.

نهج أكثر حساسية وأكثر استجابة للاحتياجات الإنمائية، خاصة فيما بين مؤسسات بریتون وودز.

تلك هي الخطوط العريضة لموقفنا التي سنتطرق إليها باستفاضة لدى مناقشتنا بمزيد من التفصيل العناصر الموجودة في المجموعة الأولى حول مسائل التنمية. ويمكننا أن نستخدم توصيات الأمين العام بوصفها أساسا نبني عليه مع غيره من المدخلات والتقارير لوضع مزيد من التوصيات الموضوعية وعرضها على رؤساء دولنا أو حكوماتنا للنظر فيها. وكما شدد الأمين العام، ينبغي ألا تفوتنا هذه الفرصة.

السيد إيسايا (ساموا) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة اليوم لكي أتكلم بالنيابة عن الأعضاء الـ ١٣ في منتدى جزر المحيط الهادئ، وهي: أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وفانواتو، وفيجي، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، ونيوزيلندا، وبلدي ساموا.

ترحب مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ بتقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005) بوصفه تحديا للدول الأعضاء في الوقت المناسب لكي تتخذ خطوات جريئة وحاسمة في عام ٢٠٠٥ لمواجهة التحديات العالمية المترابطة والمتشابكة بشكل عميق في مجالات التنمية والأمن وحقوق الإنسان. وقد تم التوصية بهذا التقرير بوصفه صفقة متكاملة للأهداف المبكرة التي يمكن تحقيقها وسط التحديات العالمية الرئيسية والمتكاملة التي تواجهها الأمم المتحدة. ويشدد الأمين العام على تكامل تلك المسائل الواردة في التقرير، عن طريق إيلاء اهتمام ووزن متساويين لكل التحديات الثلاثة.

ورغم التأكيد لنا على أنه من الممكن أن يؤدي التركيز بشكل ضيق الأفق على أحد التحديات دون سواه أو محاولة إيلاء الأولوية لأحد التحديات الثلاثة إلى نتائج

المتعلقة بتغير المناخ، والتنوع البيولوجي والتصحر، وجدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ وبروتوكول كيوتو؛ والالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات بيجين وكوبنهاغن والقاهرة واسطنبول ومونتيري وفي برامج بروكسل وآلماتي وموريشيوس لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على التوالي؛ والالتزام الخاص من أجل أفريقيا، كلها مسائل تتسم بالأهمية الحاسمة.

ثانيا، لا يغطي تقرير الأمين العام بشكل كاف النطاق الواسع للمسائل الاقتصادية والسياسات العامة المنهجية التي تتجاوز الإطار الضيق للغايات الإنمائية للألفية. ومن الضروري إزالة القيود الرئيسية التي تعوق التنمية والتي تتبع من السياسات العالمية القائمة للتجارة والتمويل والتكنولوجيا لصالح السياسات التي تعزز التنمية. ومن الحتمي أيضا أن نبتعد عن سياسة فرض الشروط التي تحد من الخيارات السياسية للبلدان النامية، وأن نزيل التدابير القسرية التي تُطبق بشكل انفرادي ضد البلدان النامية.

ثالثا، من الضروري إجراء التغيير في الإدارة الاقتصادية الدولية. ويمضي الأمين العام في الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بالتدابير المتخذة التي تهدف إلى تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي ينبغي أن تؤدي إلى إيجاد توازن أفضل في التشغيل العام لمختلف الأجهزة التابعة للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإننا نحتاج أيضا إلى اتخاذ إجراء أكثر جرأة على جبهة أوسع نطاقا يشمل تلك المؤسسات التي توجه السياسات الخاصة بالتجارة والمال والتمويل والتكنولوجيا. ولقد حان الوقت لاتخاذ الخطوات التي تهدف إلى إجراء الإصلاحات التي ستمهد الطريق أمام البلدان النامية لممارسة المزيد من التأثير على وضع السياسات التي تؤثر في العلاقات الاقتصادية العالمية. ومن الضروري اتخاذ المزيد من الترتيبات على مستوى صنع القرار لتيسير وضع

وسيسم التقرير على نحو نشط بالجرأة والروح الابتكارية في بعض توصياته حول مسائل الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وبوضع تلك التوصيات في صلب جدول الأعمال العالمي. ومع ذلك، فإن استراتيجية موريشيوس من أجل تعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس، التي أيدها المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة قبل مجرد بضعة أشهر بوصفها مخططاً عملياً لتلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية من التنمية المستدامة، لم تتم الإشارة إليها في التقرير على الإطلاق. وهذا أمر نأسف له لأن استراتيجية موريشيوس تعني الكثير بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وحكوماتها وشعوبها. ويحدونا الأمل ألا يضيع كل ذلك. وبدعمكم، سيدي الرئيس، وبدعم مجتمع الأمم المتحدة، فإننا على ثقة من تصحيح هذا الخطأ أثناء العملية التشاورية الجارية، التي اضطلعتم بها باقتدار. ويجب أن نعمل لضمان أن تؤدي الجلسات الرفيعة المستوى، التي ستعقد في أيلول/سبتمبر، إلى التوصل إلى وضع مُربح لجميع أصحاب المصلحة في المنظمة، بما في ذلك منطقة المحيط الهادئ.

ولذلك ترحو مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ في نيويورك أن يضاف عنصران آخران إلى نتائج مؤتمر القمة. أولاً، ينبغي أن يسلم مؤتمر القمة باستراتيجية موريشيوس ويؤكد عليها مجدداً بوصفها الاستراتيجية الشاملة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تهدف إلى تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

ثانياً، ترحو المجموعة أن تعترف نتائج مؤتمر القمة بالاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أشار إعلان الألفية إلى الاحتياجات الخاصة لتلك الدول. كما أشار توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ وبرنامج عمل جوهانسبرغ إلى الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك ٤٣ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، نرحو ألا تُنسى احتياجاتها في عام ٢٠٠٥.

سلبية، إلا أن حقائق العالم الذي نعيش فيه - أي المناطق التي نسكنها ونسُميها أوطاناً - تجعل من الجوهرية بشكل لا يمكن تجنبه أن الدول ومجموعات الدول ستواصل أساساً النظر في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام - أو في أي تقرير آخر بهذا الشأن - من حيث تأثيرها المباشر، بشكل إيجابي أو سلبي، في تلك الدول أو مجموعات الدول. وسيظل ذلك المحك الذي يطبق على أي مقترح أياً كان ما ينطوي عليه من حُسن النوايا.

نشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحتكم الفرصة لنا لكي نعرب عن آرائنا في تقرير الأمين العام. ولكي نكون مثيرين سنكتفي بالإدلاء بتعليقات عامة في هذه الجلسة. وسنسعى لعرض آرائنا بشكل أكثر إقناعاً، على ما نرجو، خلال المناقشات المركزة لفرادى المجموعات التي ستجرى في الأسابيع القادمة.

يمثل منتدى جزر المحيط الهادئ عائلة سعيدة وعاملة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً التي شاركت بنجاح على مر السنين في مواجهة التحديات المختلفة للتنمية والأمن وحقوق الإنسان، كما حددها التقرير. وإن جميع الدول الأعضاء في مجموعتنا باستثناء دولتين، هي من الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما أن الظروف الخاصة لأغلبية أعضائنا، وضعفهم الخاص أمام التعرض للمخاطر البيئية والاقتصادية والاجتماعية، معروفة للجميع وموثقة بشكل جيد لدى الأمم المتحدة. وتؤمن مجموعتنا بأن التنمية مسألة رئيسية في جدول أعمال الأمم المتحدة، وهي الركيزة الأساسية لتحقيق السلام والأمن وحقوق الإنسان. ويتم تعزيز السلام والحرية والكرامة البشرية بشكل كبير بوصفها نتائج ملموسة عندما يتمكن المزيد من الناس من التمتع بشمار الازدهار.

المسألة. ومع ذلك، فإننا نخذر من اتخاذ أي قرارات متهورة. فلتتحرك بحذر ولنقيم الاقتراح بمجموعه. وينبغي ألا ننفذه إلا عندما نكون مقتنعين، بما لا يدع مجالاً للشك، بأن الناتج النهائي سوف يخدم مصالح جميع الدول الأعضاء الـ ١٩١ بطريقة عادلة ومتساوية وفعالة.

وفي ما يتعلق بإصلاح الأمانة العامة، فإننا نؤيد الاقتراح الرامي إلى تعديل هيكل الأمانة العامة لكي يعكس الحقائق الراهنة ولكي يحقق استجابة أفضل للأولويات ولجدول الأعمال العالمي للأمم المتحدة الذي سيتفق عليه القادة في دورة أيلول/سبتمبر الرفيعة المستوى. وينبغي أن تتوفر للأمين العام الموارد اللازمة والفعالية الضرورية لتنفيذ هذا البعد الهام للإصلاح الشامل.

ونود أن نشجع بصفة خاصة رغبة الأمين العام نفسه بتوفير مزيد من الدعم للمنظمات الإقليمية وإشراكها في العملية بطرائق تتسم بالمزيد من الأهمية والتعاون، على أن توفر المنظمات الإقليمية، في بعض الحالات، الترابط المادي بين الأمم المتحدة وبعض الدول الأعضاء. وينبغي تحديد الأدوار بجلء لضمان تحقيق التكامل في الأهداف والدعم، بدون أي تأثير أو تجاوز غير مطلوبين في ما يتعلق بولايات أو مجالات اختصاص الطرف الآخر.

نشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إتاحتكم الفرصة لنا للإعراب عن آرائنا. وإننا على اقتناع راسخ بأن مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر سيكون فرصة سانحة للمجتمع الدولي للعمل معا في وحدة وحسن نية من أجل مستقبل البشرية. وسيكون ذلك أفضل هدية مستدامة وجديرة بالذكر نقدمها إلى شعبنا بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة.

السيدة إنتيلمان (إستونيا) (تكلمت بالانكليزية):
بصفتي رئيسة مجموعة دول أوروبا الشرقية، يشرفني أن أتكلم

إننا نؤيد الدعوة إلى اضطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور معزز بوصفه الهيئة الرئيسية المعنية بمهمة ضمان وجود تماسك أقوى على نطاق المنظومة لمختلف الوكالات الإنمائية والإنسانية، مع تجنب الازدواجية في أعمال المنظومة.

وفي ما يتعلق بمسألة إصلاح الأمم المتحدة، فإننا نتفق على أن هذا الإصلاح قد طال انتظاره. وينبغي للجمعية العامة أن تسترد اعتبارها بوصفها أعلى هيئة تداولية وتمثيلية لصنع القرار، كما أراد لها واضعو ميثاق الأمم المتحدة أن تكون. وفي رأينا أن التركيز على التحديات العملية التي اقترحتها الأمين العام بوصفها خطوات أولية لبث حياة جديدة في الجمعية العامة من شأنه أن يكون نهجا عمليا وواقعا للبدء بعملية الإصلاح.

وبالمثل، نؤيد التوصية الرامية إلى توسيع عضوية مجلس الأمن. ولا نغالي في التأكيد على ضرورة العمل الحاسم بشأن هذه المسألة. ويجب أن نغتنم الزخم والحماس الراهنين وأن نعمل بالاقتران مع ما يبدو في الأفق أنه بيئة تتصف بالتسامح من أجل التغيير.

وعلى صعيد شخصي، استحو لي أن أقول إن إحدى النتائج الإيجابية حقا لتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بإصلاح مجلس الأمن تمثلت في اقتراح إنشاء تجمع آسيا والمحيط الهادئ. وبطبيعة الحال، كان يراود أعضاء مجموعتنا الأمل أن يؤيد الأمين العام ذلك الاقتراح. ولكن مع الأسف الشديد فقد التزم التقرير الصمت إزاء اقتراح تجمع آسيا والمحيط الهادئ. ومع ذلك، فإننا نأمل أن يترسخ في الوقت المناسب اقتراح الفريق وأن يشر خيرا لمنطقة المحيط الهادئ في السنوات القادمة في إطار إصلاح وتنشيط الأمم المتحدة.

والاقتراح الداعي إلى إنشاء مجلس لحقوق الإنسان اقتراح جريء. ولا ريب أن الأمين العام استعد جيدا لهذه

وفي ذلك الصدد، تود الدول الأعضاء في المجموعة أن تكرر التأكيد على أنه ينبغي الإبقاء على المجموعات الإقليمية القائمة.

وتعيد تلك الدول الأعضاء في المجموعة التأكيد على رأيها، الذي أعربت عنه في ورقة الموقف المشترك الصادرة في أيار/مايو ١٩٩٨، بأن أي زيادة في العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن ينبغي أن تضمن زيادة تمثيل مجموعة أوروبا الشرقية، وذلك بتخصيص مقعد إضافي على الأقل غير دائم لهذه المجموعة في مجلس الأمن الموسع. وتود تلك الدول الأعضاء أن تشير إلى أنه، منذ عام ١٩٩١، ازدادت عضوية المجموعة بأكثر من الضعف.

وتقدر الدول الأعضاء في المجموعة بشكل كبير توصية الأمين العام المقدمة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي بأسره وأكثر فعالية. ولذلك، فإننا على ثقة بأن المصالح المشروعة لمجموعة أوروبا الشرقية سوف تؤخذ في الاعتبار بصورة كاملة في هذه العملية الحاسمة.

أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

لقد تكلم سفير لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبصفتنا دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإن إستونيا تشاطره تماماً الآراء الواردة في بيانه.

لذلك، أود أن أبرز بعض النقاط ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى حكومتي في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة.

أولاً، إن إستونيا تنظر إلى تقرير الأمين العام بوصفه معلماً هاماً جداً في عملية الإصلاح التي تضطلع بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونرى أنه ينبغي أن نحافظ على نهج شامل للإصلاح، كما اقترح الأمين العام.

بالنيابة عن الدول الأعضاء في هذه المجموعة المؤهلة للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة العامة للجمعية العامة تحت رئاستكم لمناقشة تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح". وإننا ملتزمون بالاضطلاع بدور نشط في هذه المرحلة الحاسمة من المشاورات والتحضير التي تقودنا إلى مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وننضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على إسهامكم المستمر في الجهود التي تبذلونها من أجل الإصلاح وفي الإعداد لمؤتمر القمة. إننا نتطلع إلى تحقيق نتائج هامة يتم التوصل إليها في مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر.

ونؤكد من جديد تأييدنا للأمين العام ولدوره وقيادته في تعزيز الإصلاح.

ونود أن نتناول موضوعاً له أهمية بالنسبة إلينا، ألا وهو إصلاح مجلس الأمن. ويحث الأمين العام، في تقريره، الدول الأعضاء على النظر في الاختيارين - النموذجان ألف وباء - أو في أية اقتراحات عملية أخرى، وعلى اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة. وفي ذلك السياق، نود أن نشير إلى الرسالة التي وجهتها الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الشرقية المؤهلة للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن استجابة للتوصيات المقدمة من الفريق الرفيع المستوى.

إن الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الشرقية المؤهلة للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن تود أن تعيد التشديد على أن النموذجين المقدمين لتوسيع عضوية مجلس الأمن، كما تم عرضهما في تقرير الفريق الرفيع المستوى وكما تم ذكرهما في تقرير الأمين العام، لا يفيان بتوقعاتهما.

إلى تنفيذ الالتزامات. ونود كذلك أن نرى تقسيما أوضح للأعمال بين مختلف هيئات حقوق الإنسان. ولئن كان بعض الازدواجية في العمل مفيدا، إلا أن علينا أن ندرك الآثار المترتبة في الموارد على كل عمل ازدواجي في منظومة كبيرة كمنظومة الأمم المتحدة

وفي الختام، أود أن أعرب عن التزام حكومي المتواصل بالإصلاح، وعن أملها في عقد مؤتمر قمة ناجح في أيلول/سبتمبر.

السيد تشيمبامبا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): بصفتي رئيسا لمجموعة الدول الأفريقية في نيسان/أبريل، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على الطريقة التي تديرون بها عملية المشاورات غير الرسمية المتعلقة بتقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005).

إننا نشكر الأمين العام على تقديم التقرير. ونحن نشكركم أيضا، سيدي، بصفتكم رئيسا للجمعية العامة، لأنه عقب نشر التقرير، تكرمتم بلقاء المجموعة الأفريقية وقدمتم خريطة طريق باعتبارها طريقا إلى الأمام، فيما كنتم تواصلون إجراء مشاوراتكم على نحو نشط وشامل وشفاف.

ويسر المجموعة الأفريقية في هذا الوقت أن تدلي بمجرد ملاحظات عامة أولية مستخدمة تقرير الأمين العام كأساس، مع مراعاة أن ثمة مشاورات ومناقشات أخرى ستجري من الآن وحتى انعقاد مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر.

إن أفريقيا تحبذ بقوة إصلاح الأمم المتحدة بغية تعزيز قدرة المجتمع الدولي على مواجهة المجموعة العريضة في التحديات القائمة والآنية على حد سواء. وينبغي أن تتمثل الأهداف النهائية في تعزيز وتوطيد الأداء العام لمنظومة الأمم المتحدة حتى تتمكن من العمل بفعالية، وتعزيز تعددية الأطراف؛ وتوطيد حكم القانون في العلاقات الدولية؛

إن إصلاح المؤسسات لا يحقق وحده نتائج أفضل، ولا يجعل المنظمة أكثر فائدة. وينبغي أن نضرب في موازاة ذلك فهمنا المشترك لقيمة الأمم المتحدة في بداية القرن الحادي والعشرين. ولهذا السبب فإن إستونيا يحدوها الأمل أن نستطيع تحقيق تقدم كبير في كل مجموعات الإصلاح. وإحراز تقدم في كل المجموعات أمر حتمي للمحافظة على مصداقية وأهمية هذه المنظمة.

ثانيا، يركز بيان الاتحاد الأوروبي بصورة قوية على مسائل التنمية. وبصفتنا من المانحين الجدد، تشاطر إستونيا العالم المتقدم النمو التزامه تجاه البلدان النامية.

ونبرز بصفة خاصة أهمية الجهود المتواصلة والمتضافرة من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في جميع أنحاء العالم. وينبغي لنا أن نكافح ذلك المرض معا: الدول الأعضاء بمساعدة منظومة الأمم المتحدة.

ثالثا، يمكن للدول الأعضاء أن تستخدم منتدى الأمم المتحدة بغية وضع مجموعة شاملة من المعايير والالتزامات لإرشادنا في مكافحة الإرهاب. وينبغي لنا أن نستعمل السلطة المعنوية للأمم المتحدة - وقوتها - في إدانة الإرهاب.

وأخيرا، إن إصلاح آليات وهياكل رصد حقوق الإنسان في منتهى الأهمية. وهنا أيضا، نأمل أن نتمكن من تغيير الهياكل، وإنما أيضا المواقف وطرائق العمل، كي تنطبق على جميع الأعضاء المقاييس والمعايير نفسها. ونعتقد أن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يتعين تعزيزه. وينبغي للمفوض السامي أن يكون أكثر ظهورا في منظومة الأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى إجراء نقاش تفصيلي لمسائل تتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما الاقتراح بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان. إن ما نحتاج إليه هو القدرة على الاستجابة بسرعة للأحداث في العالم، ووجود مرونة في جداول الأعمال، وإجراء مناقشات موضوعية. ونحن بحاجة

الأفريقية لمكافحة الفقر والالتزامات غير الكافية من المجتمع الدولي لدعم هذه الجهود.

وفي موضوع مسائل التنمية، ترى المجموعة الأفريقية أن التقرير لم يؤكد بما فيه الكفاية على الصلة الهامة القائمة بين التنمية والفقر باعتبار ذلك سببا جذريا لانعدام الأمن. وبطبيعة الحال أن التركيز على التخفيف من حدة الفقر هو أفضل أداة لمنع الصراع. ومن المهم إذا الحفاظ على التوازن بين النظر في مسائل الأمن والنظر في مسائل التنمية على جميع الصعد.

وترحب المجموعة الأفريقية بالفكرة الابتكارية المتمثلة في وضع جدول زمني لتنفيذ التزام تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية، ضمن الإطار الأعم لإعلان الألفية الذي يركز على احتياجات أفريقيا الخاصة.

وفي موضوع الديون، المطلوب من الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها حاليا لجنة الاتحاد الأفريقي لإجراء استعراض شامل للديون، الأمر الذي يفضي إلى إلغاء الديون المترتبة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإلى تخفيض الديون أو إلغاؤها بالنسبة إلى البلدان المدينة المتوسطة الدخل.

ولقد اعتمد الاتحاد الأفريقي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها برنامج القارة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ونأمل أن يوفر مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر فرصة أخرى أمام المجتمع الدولي للالتزام بزيادة دعم الشراكة الجديدة.

ويسر المجموعة الأفريقية أن تقرير الأمين العام يظهر أهمية مسائل المساواة بين الجنسين والحصول على الخدمات والبرامج الصحية، بما فيها خدمات الإنجاب، باعتبار ذلك ضرورة هامة لتمكين المرأة ومكونا للنظم الصحية العامة القوية على حد سواء. ونلاحظ أن مسائل الصحة الإنجابية

والحفاظ على المبادئ والمقاصد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

وتشدد المجموعة الأفريقية على أن التركيز الرئيسي للحدث الرفيع المستوى سيتمثل في استعراض تنفيذ مضمون إعلان الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك الصدد، تود المجموعة الأفريقية أن تشير إلى أن إعلان الألفية أكد على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وتلاحظ المجموعة الأفريقية أنه في حين تضمن تقرير الأمين العام بعض التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) وفي تقرير مشروع الألفية، إنما المحزن أن بعض الاقتراحات والتوصيات التي أوردها تقرير مشروع الألفية وآراء الدول الأعضاء مثلما أعرب عنها خلال المشاورات غير الرسمية التي أجراها رئيس الجمعية العامة بشأن كلا التقريرين، لم تُدرج في التقرير.

وتلاحظ المجموعة الأفريقية كذلك أنه وإن أحرزت الدول الأفريقية تقدما ملحوظا في التغلب على الفقر - ورغم التزام المجتمع الدولي في إعلان الألفية بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا والتصدي لتحديات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وإلغاء الديون، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتعزيز المساعدات الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفق الاستثمارات الإنمائية المالية، ونقل التكنولوجيا ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وأمراض معدية أخرى - فإن أفريقيا لا تزال في صميم الأزمة. ولقد أكد الفريق الرفيع المستوى عدم إحراز ذلك التقدم. ومع ذلك، فإن تقرير الأمين العام لا يشير بوضوح إلى وسائل التنفيذ التي يعتد بها. وفي ذلك السياق، ترى المجموعة الأفريقية أن هناك ضرورة لالتزامات واضحة ووسائل مناسبة للتنفيذ إذا أُريد للتوصيات أن تكون مقبولة. وتود المجموعة الأفريقية أن تبرز الخلل بين جهود الدول

بعد على بروتوكول كيوتو إلى التصديق عليه. بالإضافة إلى ذلك، فإن التصحر وإزالة الغابات والتنوع البيولوجي هي مسائل عصبية للبلدان الأفريقية، ومن الضروري معالجتها باجتهاد أكبر. ومن الحيوي أيضا التشديد على أهمية المعالجة الشاملة لمسألة الهجرة، والتأكيد في ذلك الصدد على ضرورة حث الدول الأعضاء على توقيع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والتصديق عليها، وهي الاتفاقية التي دخلت حيز النفاذ عام ٢٠٠٣.

إن مرفق المالية الدولية المذكور في التقرير يتطلب المزيد من المداولات. بالإضافة إلى ذلك، يشكل صندوق التضامن العالمي، الذي أنشأته الجمعية العامة، آلية هامة لتعبئة موارد إضافية من أجل التنمية.

وفي ما يتعلق بالمسائل الأمنية، تود المجموعة الأفريقية أن تشدد على ضرورة التصدي لجميع التهديدات والتحديات المدركة، وذلك بهدف تحقيق أمن جماعي يتفق عليه الجميع. وتود المجموعة الأفريقية أن تشير إلى أن تقرير الأمين العام قدم بعض التلميحات والمفاهيم الجديدة التي تتطلب المزيد من المداولات والتوضيح.

وبشأن موضوع الإرهاب، من الأهمية أن توقع جميع الدول الأعضاء على مختلف الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بمنع ومكافحة الإرهاب، أو أن تصدق عليها، أو أن تنضم إليها. ومن الأهمية أيضا أن تعزز الدول الأعضاء تعاونها في منع ومكافحة الإرهاب وأن تنفذ الصكوك القارية والدولية بصرامة. ووفقا لاتفاقية الجزائر لمنع الإرهاب ومكافحته، لا يمكن تبرير الإرهاب تحت أية ظروف. ولا يمكن لأية دوافع سياسية أو فلسفية أو أيديولوجية أو عنصرية أو عرقية أو دينية أو غيرها من الدوافع أن تكون حجة لتبرير عمل إرهابي. ولكن هناك فرقا بين الإرهاب

واردة في مجموعتين من المجموعات السبع التي اقترحتها الأمين العام بوصفها خططاً إنمائية عشرية لتمكين البلدان من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وفي ذلك الصدد، نؤيد التوصية الواردة في مرفق التقرير عن كفاءة الحصول على خدمات الصحة الإنجابية والتأكيد على ضرورة أن يؤكد زعماء العالم من جديد في أيلول/سبتمبر على الأهمية الحاسمة لكفاءة الحصول على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥، وتحسين حالة الأمهات الصحية التي تدعو إلى الجزع، وعكس مسار الانتشار المتزايد للفيروس/الإيدز، وتمكين المرأة.

وبشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نحن مقتنعون بأن الاستراتيجية المتوازنة للوقاية والعلاج التي اقترحتها الأمين العام تتطلب زيادة الاستثمارات في السلع الأساسية للصحة الإنجابية، بما في ذلك توفيرها بتكلفة معقولة للمصابين بالمرض، باعتبار ذلك مكملا أساسيا لمبادرة تحقيق "المكاسب السريعة". وأهمية مبادرات المكاسب السريعة معترف بها، ولكن تود المجموعة الأفريقية أن تشدد على وجوب ارتكاز هذه المبادرات على التنمية الطويلة الأجل لأفريقيا. علاوة على ذلك، فإن تحديد المعايير لاختيار البلدان من أجل تنفيذ المبادرة ينبغي أن يكون شفافاً وموضوعياً وعلى أساس التزامات رؤساء الدول والحكومات الواردة في إعلان الألفية، مع مراعاة القيود الإنمائية التي يضعها القطاع الخاص في بلدان لا تملك بنية تحتية أساسية، ودور الحكومة وشركائها في توفير بنية تحتية عامة. فضلا عن ذلك، تحذر المجموعة الأفريقية من وضع شروط ومعايير جديدة لتعريف الحكم.

وتشدد المجموعة الأفريقية على أنه سيصعب تحقيق حماية البيئة بدون خطوات فعلية لمواجهة الفقر. ويلاحظ أن التقرير يقصّر في دعوة البلدان المتقدمة النمو التي لم تصدق

سلط الأمين العام الضوء عليها في تقريره من أجل تعزيز الأمانة العامة.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): في ٢١ آذار/مارس، قدم الأمين العام كوفي عنان بشكل رسمي تقريراً شاملاً إلى الجمعية العامة قبل باهتمام كبير وتعليقات واسعة النطاق. وأطلق الرئيس اليوم جولة من المناقشات بشأن ذلك التقرير، مستهلاً بذلك المرحلة الموضوعية في التحضير لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. والصين مستعدة لمواصلة المشاورات الوثيقة مع جميع البلدان بهدف دفع تلك التحضيرات قدماً.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، يمثل هذا العام فرصة فريدة للأمم المتحدة. فمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر سيتخذ قرارات هامة تؤثر في اتجاه ودور الأمم المتحدة في المستقبل. والاستكمال الناجح للتحضيرات الخاصة بمؤتمر القمة مهمة تنطوي على تحديات لنا جميعاً. ولذلك حدد تقرير الأمين العام عدداً من المقترحات تتسم ببصيرة وجرأة فريدتين. ونعتقد أن التقرير ينطلق من نية سليمة وغرض نبيل، وأنه يتضمن مقترحات عملية عديدة. ونقدر جهود الأمين العام في ذلك الصدد. وتقوم الصين بدراسة شاملة ومتعمقة للتقرير. وفي الوقت الحالي، أود أن أقدم بعض الملاحظات الأولية.

لقد ولدت الأمم المتحدة قبل ٦٠ عاماً وسط أطلال حرب مدمرة. فمن ناحية، احتفظت مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بحيويتها وأهميتها الكبيرة حتى يومنا هذا. ولذلك ينبغي للتقيد بهذه المقاصد والمبادئ أن يكون الأساس والعنصر الموجه للتحضيرات الجارية لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. ومن ناحية أخرى، أظهرت التغيرات المؤثرة في الوضع الدولي أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تحافظ على حيويتها وأن تؤدي

والكفاح المشروع الذي يمارسه شعب من أجل أن يتحرر أو أن يقرر مصيره وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

وفي ما يتعلق باستخدام القوة، تؤيد المجموعة الأفريقية توصية تقرير الأمين العام بدعم الاتحاد الأفريقي في إنشاء قوة احتياطية أفريقية.

وبالنسبة إلى مسائل حقوق الإنسان، تود المجموعة الأفريقية أن تشدد على التزام أفريقيا بحقوق الإنسان. ولكن من الأهمية أن نشير إلى صعوبة تعريف الأمن الجماعي على أساس المسؤولية عن الحماية وحدها. فينبغي عدم استخدام حماية المواطنين ذريعة لتقويض سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها. وبالإضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية التي يتضمنها تقرير الأمين العام، من الضروري أن تشمل حقوق الإنسان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، خاصة حق التنمية وتحديد أنظمة الحكم.

وبشأن الإصلاحات المؤسسية، تقرر المجموعة الأفريقية بالأدوار الهامة التي يمكن للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يؤديها في هذا المبنى. ومن الأهمية أن نولي التركيز المطلوب لتنشيط وتعزيز الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وتود المجموعة الأفريقية أيضاً التأكيد على أن هدف أفريقيا هو أن تكون ممثلة بالكامل في جميع هيئات صنع القرار في الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، الذي هو الهيئة الرئيسية في المنظمة لصنع القرار بشأن الأمور المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. فالتمثيل الكامل لأفريقيا في مجلس الأمن يعني، أولاً، ما لا يقل عن مقعدين دائمين، ويكون لهما جميع مميزات وامتيازات العضوية الدائمة، بما في ذلك حق النقض، وثانياً، خمسة مقاعد غير دائمة. وبالنسبة إلى الأمانة العامة، تتطلع المجموعة الأفريقية إلى تلقي توضيح تفصيلي بشأن المقترحات التي

طويلة. وينبغي أن تزيد الأمم المتحدة من الموارد المستثمرة في مسائل التنمية وأن تنفذ بفعالية الغايات الإنمائية للألفية.

إن تضيق الهوة بين الأغنياء والفقراء وتحقيق التنمية للجميع يشكلان مهمة استراتيجية في غاية الأهمية بالنسبة إلى الشمال والجنوب على حد سواء. فهما موضوعان رئيسيان ينبغي أن نولييهما الاهتمام اللازم على سبيل الأولوية في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. ويؤكد تقرير الأمين العام على الطابع الملح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي أهداف لا يزال من الممكن تحقيقها إذا تخلينا عن النهج الروتيني المعتاد وعجلنا وصعدنا بقوة الإجراءات المتخذة الآن. ويحتوي التقرير على عدد من التوصيات العملية، بما في ذلك الإقرار بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا وإعادة تأكيد الالتزامات الرسمية التي قطعت لتلبية تلك الاحتياجات؛ وحث البلدان المتقدمة النمو على وضع جداول زمنية لتحقيق هدف ٠٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥؛ وإنشاء آليات تمويل دولية؛ والاستكمال المبكر للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، مع الالتزام التام بضرورة تركيزها على التنمية، وزيادة وتخفيض عبء الديون للبلدان التي تشملها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. إننا نرحب بتلك المقترحات، ونتطلع إلى بلورتها أكثر مع استمرار المناقشات.

ويتضمن التقرير أيضا توصيات قوية حول تعزيز النظم الصحية الأساسية، وتعزيز الاستجابة الدولية الشاملة للتصدي للأمراض المعدية الرئيسية، وإنشاء نظام عالمي للإنذار المبكر بالنسبة إلى جميع الأخطار الطبيعية. وقد اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء قراراتين حول تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة في دوريتها الثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين، مما يشهد على وجود توافق راسخ في الآراء لدى المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة. وينبغي للأمم المتحدة أن تستخدم هذا الزخم للقيام بإجراءات المتابعة.

دورا أكبر في الشؤون الدولية إلا من خلال الشروع في الإصلاحات اللازمة.

إن الإسراع بخطى إصلاح الأمم المتحدة وإنشاء آلية محددة وشديدة الكفاءة هما هدفان مشتركان لجميع البلدان. ويقتضي ذلك من جانبنا الشعور القوي بالإلحاحية. إن تصريف الأمور بشكل روتيني والتمسك بالآراء لن يساعدنا على تحسين مصداقية الأمم المتحدة أو قدرتها. وفي نفس الوقت، يجب ألا يغيب عن بالنا أنه من الضروري أن يكون إصلاح الأمم المتحدة شاملا ومتعدد القطاعات. ولا يمكن تحقيق ذلك بين عشية وضحاها أو مرة واحدة، ويجب ألا يتوقع المرء حلا دائما. إن الإصلاح لا يسعه أن يكون إلا عملية تدريجية، بوجود طائفة متنوعة من المفاهيم الوطنية والمصالح المتباينة. ولذلك، فمن الطبيعي أن تنشأ تباين الآراء وأن تكون هناك خلافات. وبالنظر إلى هذا الواقع، من الضروري أن نتوصل إلى اتفاق بشأن بعض المبادئ الأساسية للمضي قدما بعملية الإصلاح، التي نعتقد أنها يمكن أن تشمل ما يلي.

أولا، إن جميع البلدان، بغض النظر عن حجمها أو ثروتها أو قوتها، يحق لها أن تشارك على قدم المساواة في مناقشة جميع المسائل المتصلة بإصلاح الأمم المتحدة. ثانيا، ينبغي أن يراعى الإصلاح إلى أقصى حد آراء وشواغل كل أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان النامية. ثالثا، ينبغي أن يتناول الإصلاح المسائل الأيسر حلا أولا، ثم ينتقل تدريجيا إلى المسائل الشائكة. وينبغي توخي الحذر بالنسبة إلى المسائل التي يستمر الانقسام بشأنها. وإذا لم يتم تحقيق توافق في الآراء فورا بشأن تلك المسائل، ينبغي مواصلة المشاورات. ويجب مقاومة الإغراء بشأن فرض قرار في مؤتمر القمة. رابعا، ينبغي أن ينصب التركيز في الإصلاح على القيام بعمل فعال لعكس الاتجاه بشأن إيلاء الأولوية للأمن على حساب التنمية، الأمر الذي اتسمت به أنشطة الأمم المتحدة لفترة

البحث الجاد. وتؤيد الصين الاقتراح الداعي إلى إنشاء لجنة لبناء السلام، وتعتقد أن المسؤولية الرئيسية لتلك اللجنة ينبغي أن تتمثل في استحداث الخطط للانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع وتنسيق مبادرات المجتمع الدولي في ذلك الصدد. وتطلع إلى توصيات أكثر تحديدا يقدمها الأمين العام بشأن وظائف اللجنة وولايتها. ولدى الصين تحفظات جديّة حيال إلغاء لجنة الأركان العسكرية.

إن إصلاح مجلس الأمن أصبح الآن محط اهتمام عالمي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشرح بمزيد من التفصيل موقف الصين من هذه المسألة.

أولا، تؤيد الصين إصلاح مجلس الأمن، مع إيلاء الأولوية لزيادة تمثيل البلدان النامية في المجلس.

ثانيا، إن مجلس الأمن هو الهيئة المكلفة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبما أن توسيع عضوية مجلس الأمن يتعلق بالمصلحة الحيوية لجميع الأطراف المعنية، لذلك فمن المتوقع أن يقع خلاف حول هذه المسألة. ومن الأساسي المراعاة الكاملة لمصالح وشواغل كل المجموعات الإقليمية وكل بلد، وينبغي أن تتسم العملية بمناقشات ديمقراطية متعمقة ومشاورات تتحلّى بالصبر ومداولات إجرائية منتظمة. وإن المخطط الناتج عن توافق الآراء هو وحده الذي يمكن أن يساعد حقا على تعزيز سلطة وفعالية مجلس الأمن وأن يحظى بثقة وتأييد العضوية الشاملة.

ثالثا، إن الصين منفتحة على جميع الاقتراحات الرامية إلى زيادة عضوية مجلس الأمن طالما أنها تؤدي إلى تذليل الاختلافات والحفاظ على الوحدة بين الدول الأعضاء. وفي المشاورات السابقة التي جرت في الجمعية العامة، تمت مناقشة الخيارين اللذين اقترحهما الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وما زالت

إننا نؤيد اقتراح الأمين العام المتعلق بالعمل الجماعي لمكافحة التهديدات والتحديات الأمنية. ويتوافق هذا الاقتراح مع اقتراح الصين بشأن مفهوم أمني جديد يؤكد على الثقة والمنفعة المتبادلتين وعلى المساواة والتعاون. إن الاقتراحات الواردة في التقرير بشأن وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب، وحفظ السلام، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي بشكل عام سليمة وإيجابية. وفي غضون ذلك، نخطط علما بأن المشاورات التي أجريت مؤخرا في الجمعية العامة قد بينت أنه ما زالت هناك اختلافات بشأن مسائل تعريف الإرهاب، ومعايير استخدام القوة، ومفهوم المسؤولية عن الحماية ومنع الانتشار. ونعتقد أن الضرورة تقتضي إجراء مزيد من المشاورات للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك المسائل.

ويتضمن تقرير الأمين العام مجموعة من الاقتراحات الخاصة بإصلاح الآلية المؤسسية للأمم المتحدة. ونبذ اعتماد صفقة شاملة من الإصلاحات لتنشيط الجمعية العامة، ونؤيد مقترحات الإصلاح في ما يتعلق بتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي رأينا أن مسألة إنشاء آليات تمكّن الجمعية العامة من التلبية الكاملة والمنتظمة لاحتياجات المجتمع الدولي تحتاج إلى المزيد من الدراسة المتعمقة.

وتؤيد الصين وتدعم إصلاح آلية حقوق الإنسان الحالية التابعة للأمم المتحدة. ويكمن مفتاح هذا الإصلاح في تغيير الممارسة الحالية المتمثلة في إضفاء الطابع السياسي على مسائل حقوق الإنسان، وخفض حدة المواجهة، وتعزيز التعاون حتى يمكن تخصيص المزيد من الموارد لمشاريع التعاون التقني التي تهدف إلى بناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان. وسواء كانت الاستعاضة عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس دائم أصغر لحقوق الإنسان ستتغلب على "نقص المصادقية" الخطير الذي يتسم به العمل الدولي في مجال حقوق الإنسان أم لا، هي موضوع يستحق المزيد من

ويمكن للوثيقة التي سيتمخض عنها مؤتمر القمة أن تستند إلى الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام، لكن ينبغي إجراء مشاورات واسعة مع كل الأطراف المهتمة، ومراعاة الاقتراحات والأفكار المفيدة الأخرى بغية مراعاة كل الشواغل، لا سيما الطلبات المعقولة من جانب البلدان النامية. وذلك سيشكل وسيلة هامة لضمان نجاح مؤتمر القمة.

السيد كمونيتشك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): يشاطر بلدي مشاطرة تامة الأفكار العرب عنها في البيانين اللذين أدلى بهما ممثل لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي وممثل إستونيا باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية.

ترحب الجمهورية التشيكية بتقرير الأمين العام (A/59/2005)، وتقدر تقديرا كبيرا الإرشاد الحكيم الذي يقدمه. سأقتصر على تقديم تعقيبات قليلة على الاقتراحات الخاصة بإصلاح مجلس الأمن الواردة في التقرير، مع التشديد على أنه ينبغي ألا يعتبر ذلك محاولة لصرف الانتباه عن جميع القضايا الهامة الأخرى التي يطرحها التقرير.

مما لا يخفى على أحد أن الجمهورية التشيكية ما فتئت تؤيد تأييدا راسخا توسيع مجلس الأمن في كلا فئتي العضوية، الدائمة والمنتخبة. ونؤيد على وجه الخصوص تطلعات ألمانيا واليابان إلى الحصول على مقعدين دائمين، ونؤيد أيضا تخصيص مقاعد دائمة أخرى جديدة لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفيما يتعلق بفئة الأعضاء المنتخبين، فإننا نؤمن بأنه ينبغي تخصيص مقعد من المقاعد الجديدة للمجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية. وبالتالي فإننا نعارض بشدة إلغاء مجموعة دول أوروبا الشرقية، لأن ذلك سيؤدي إلى ظهور مشاكل فيما يتعلق بالانتخابات لجميع هيئات الأمم المتحدة. ولن نرى ذلك خطوة إصلاحية وإنما خطوة مناهضة الإصلاح.

هناك خلافات رئيسية. وتعتقد الصين أن الخيارين على ما هما عليه - وهما مجرد أفكار تطرح على بساط البحث - لا يعطيان ذريعة لقصر المناقشات بشأن إصلاح المجلس على النموذجين اللذين قدمهما الفريق. ومن المهم أن نستغل الحكمة الجماعية لدى كل الأطراف وأن نتناول جميع الاقتراحات والأفكار الخاصة بالإصلاح بنفس القدر من الجدية.

رابعا من أجل مصلحة الأمم المتحدة بأكملها على المدى الطويل، لا تحبذ الصين وضع حد زمني مصطنع لإصلاح المجلس، ناهيك عن فرض اقتراحات غير ناضجة تفتقر إلى توافق الآراء عن طريق التصويت عليها.

خامسا، إن إصلاح مجلس الأمن ليس إلا مجرد جزء واحد من عملية إصلاح الأمم المتحدة، ولا ينبغي أن يسمح له بأن يطغى على إصلاحات لا تقل عنه أهمية في مجالات أخرى. ونحن لا نود أن نرى المناقشات والخلافات التي تحيط بإصلاح المجلس تهمش المشاورات بشأن مسائل أخرى أو حتى تعرضها للخطر، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية. وينبغي أن نأخذ حذرنا بشكل خاص إزاء إمكانية أن يؤدي حدوث هذا الخلاف إلى تصدع رئيسي في العلاقات بين أعضاء الأمم المتحدة، مع ما يترتب عليه من آثار مؤسفة تتمثل في إضعاف صياغة الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة المقبل والنظر فيها.

ستواصل الصين المشاركة بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة التي توجهاها، السيد الرئيس. وإننا لوائقون بأن المرحلة المضمونية من الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة، في ظل قيادتكم القديرة، ومن خلال جهود ميسريكم التي لا تكل، ستسير بسلاسة وبطريقة منفتحة وشاملة وشفافة.

لا توجد تقسيمات منمقة للذين يواجهون مشاكل أو للمشاكل التي يواجهونها. الإنسانية تواجه طائفة متنوعة من المشاكل ولكنها، كما بين الأمين العام، مشاكل أساسية ومتراصة بصورة معقدة. الأمن والتنمية وحقوق الإنسان مهام لا فكاك منها: وكل واحدة منها جوهرية في حد ذاتها، وأساسية لنجاح المهام الأخرى. والأمن المستدام يتطلب جهدا للتصدي لكامل مجموعة الشواغل الإنسانية المتنوعة، بما في ذلك التنمية وحقوق الإنسان - في حين أن التنمية المستدامة لا يمكن أن توجد في غياب الأمن. وكما أظهر الأمين العام بوضوح في تقريره، يجب أن تهدف جهودنا الدولية إلى النهوض بحقوق الناس في الحرية.

القسم المعنون "التحرر من الفاقة" يسلط الضوء على حقيقة أننا يجب أن نتصرف الآن إذا أردنا للأهداف الإنمائية للألفية أن تتحقق في الموعد المحدد. وهذا يعني زيادة المساعدة الإنمائية، والتخفيف من عبء الديون، ومكافحة الأمراض، والتعليم، والبيئة المستدامة، والتجارة الحرة. وتتفق مع تقرير الأمين العام على أن البلدان النامية أيضا ينبغي لها أن تفي بالتزامها بتحسين الحكم ومنع الصراع، اللذين يشكلان الأساس الذي لا غنى عنه للتنمية المستدامة، وخاصة في أفريقيا. لكن العمل الآن يعني أيضا أن المجتمع الدولي بحاجة إلى تغيير كبير في مقدار المعونة التي نقدمها وفي كيفية تقديمها. وستضطلع المملكة المتحدة بدورها بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة بحلول سنة ٢٠١٣. وقد سبق أن ضاعفنا مستوى تقديمنا للمساعدة في السنوات السبع الماضية. ولكننا سنساعد أيضا بتعزيز النقل الأكثر تناسقا للمعونة وآليات التمويل المبتكرة وبتهيئة البيئة الملائمة لتعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمالة.

لكن دعونا لا ننسى تحذير الأمين العام بأن جهودنا لدحر الفقر والسعي إلى التنمية المستدامة ستذهب أدراج

ونقف على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدور نشيط وبناء في المناقشات بشأن هذه القضية.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أعلن عن تأييدي وتأييد المملكة المتحدة للبيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي. وإنني أؤيد ملاحظاته. وأود أيضا أن أعرب، بشكل خاص، عن تأييدي لتقرير الأمين العام (A/59/2005).

تؤمن بريطانيا بالدبلوماسية القائمة على تعددية الأطراف. وقد كنا مؤازرا عتيدا للأمم المتحدة منذ ما قبل الجلسة الأولى للجمعية العامة التي عقدت في لندن في عام ١٩٤٦. وأسبابنا بسيطة جدا: المشاكل العالمية تتطلب حولا عالمية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، تتجاوز التحديات التي نواجهها الحدود الوطنية. ونحن، فرادى، لا يمكننا التغلب على التدهور البيئي، أو على الإرهاب، أو على الفقر. أما إذا عملنا كجماعة فإننا أقوى بكثير في تناول تلك الأمور الحيوية. وكما قال تشرشل ذات مرة، الشيء الوحيد الأسوأ من العمل مع حلفاء هو أن لا يجد المرء حلفاء يعمل معهم.

لكن إيماننا بنظام تعددية الأطراف ليس أعمى. إننا نسلم بأننا إذا ما أردنا أن نفتح الآخرين بمزايا هذا النظام، وإذا ما أريد له أن يكون الخيار المفضل، فإننا بحاجة إلى البرهان على أن تعددية الأطراف، وبصورة خاصة الأمم المتحدة، يمكن أن توفر الحل. فالنجاح سيجلب المساندة للأمم المتحدة ولجهد تعاوني جماعي لتعزيز حلولنا.

ما هي إذا المشاكل؟ المشاكل كثيرة ومتنوعة: بليون شخص في العالم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم؛ و ٣ ملايين شخص لقوا حتفهم. معرض الإيدز في عام ٢٠٠٤؛ و ٤٠ مليون شخص شردوا من ديارهم؛ والخطر الحقيقي للإرهاب؛ وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ويمكننا بالطبع أن نتقّى وأن نختار. ويمكننا أن نُجري مناقشات إجرائية وأن نعقد جلسات مطولة لصياغة المشاريع - الأمر الذي اعتدنا عليه - وذلك لمحاولة وضع اللمسات النهائية على النصوص. ولكن ذلك النهج في رأينا هو ما ينصح به المحافظون والمعيقون. إننا، بدلا من ذلك، ينبغي أن نسترشد برؤية الأمين العام ونذكر أن أفكاره الجريئة تقدم أفضل طريق للتقدم.

وتعتقد المملكة المتحدة أن الإصلاح مطلوب في جميع المؤسسات وفي أساليب عملنا. ومن خلال مقترحات الأمين العام لتعزيز منظومة الأمم المتحدة، وتنشيط الجمعية العامة، وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة أعضاء مجلس الأمن، لدينا الفرصة والوسائل لتحقيق الإصلاح. ونأمل أن يفضي ذلك إلى بذل جهود جديدة لإنهاء التكرار والازدواجية في أعمال الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن الإصلاح أكبر بكثير من أن يكون إصلاحا مؤسسيا؛ فهو يشمل أيضا وضع السياسات السليمة، وتطوير أنظمتنا، والتنفيذ الأكثر تماسكا وفعالية لأعمال الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية. ويتعين علينا أن نتخذ إجراء لتعزيز التنسيق وزيادة القدرات البشرية وضمان التمويل الطويل الأجل والقابل للتنبؤ به لأعمال الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية. ولا يمكننا أن نمنع في تأجيل معالجة التبدد وعدم الكفاءة الناجمين عن التداخل والازدواجية بين مختلف وكالات الأمم المتحدة. ويكمن التحدي في الكيفية التي تستطيع بها أجهزة ووكالات الأمم المتحدة أن تعمل معا على تناول طائفة واسعة من المسائل التي تتطلب المعالجة. ولا يجوز أن يبقى التركيز على الحفاظ على ما كنا نفعله دائما أو على حماية الامتيازات الفردية بحماسة.

الرياح إذا استمرت التعرية البيئية واستنفاد الموارد الطبيعية بلا هوادة.

إن التحرر من الخوف يتضمن حاجتنا إلى التصدي للإرهاب من خلال استراتيجية شاملة، وإلى العمل ضد الانتشار، وإلى قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار بشأن استخدام القوة. دعونا نعترف بأن الميثاق لا ينص على أنه لا يجوز لدولة عضو اتخاذ إجراءات دفاعا عن النفس إلا بعد وقوع هجوم مسلح. إن لجنة بناء السلام المقترحة تحظى بترحيب خاص لإضفاء التماسك ودقة الهدف على الجهود الدولية في البلدان المتضررة من الصراعات.

ويتناول القسم المعنون "حرية العيش في كرامة" تركيزنا المستمر على دعم وبسط سيادة القانون وكفالة احترام حقوق الإنسان - الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن المدنية والسياسية. إننا نرحب باقتراحات الأمين العام بإعطاء أولوية عليا لحقوق الإنسان وتوفير قدرة مؤسسية أقوى لها. فلنتفق الآن على ذلك، ولنمنع التفاصيل الهامة لكن الثانوية من أن تقف حائلا دون إجراء الإصلاحات الأساسية التي نعلم أنها تأخرت كثيرا. وفي العالم الذي نسعى جميعا إلى إنشائه، كيف يمكن أن يكون مقبولا على الإطلاق السماح للإبادة الجماعية وجرائم الحرب والانتهاكات السافرة للقانون الإنساني الدولي أن تستمر بمنأى عن العقاب؟ إن مبدأ "المسؤولية عن المحاسبة" يجب بالتأكيد أن يكون جزءا من الجواب.

المملكة المتحدة تؤمن بأن الرؤية الموزونة التي عرضها الأمين العام تعالج المصالح الرئيسية لكل الدول - وهذا لا يعني أن كل الدول تتشاطر كل الشواغل أو أن شواغل أي دولة كلها ستعكس في الاستراتيجية الإجمالية. ولكن المقترحات، في مجملها، تمثل خارطة طريق شاملة للأمم المتحدة أكثر فعالية. ويستحق ذلك دعم جميع أعضاء الجمعية العامة.

سيدي الرئيس، إن قيادتكم للجمعية العامة ترسم طريق التقدم إلى الأمام. ونحن نؤيد تماماً نهجكم مع الميسرين. ولديكم أنتم والأمين العام دور أساسي في الإعداد لما ننشده، وهو مؤتمر قمة ناجح. ولكن ذلك النجاح، الذي يشمل مجمل رزمة المقترحات في الوثيقة المعنونة "في جو من الحرية أفسح"، سيقضي التزاماً جماعياً من الدول هنا ومن عواصمها.

لقد أعطيت لنا وصفة العلاج؛ ومسؤوليتنا المشتركة الآن هي أن نواجه التحدي. يجب أن تكون منجزات المؤتمر هي ما نتذكره عنه، وألا يصبح في ذاكرتنا مجرد فرصة تم تفويتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أرفع هذه الجلسة، أود مرة أخرى أن أسترعي انتباه الدول الأعضاء إلى الاستبيان الموجز المتعلق بيومية الأمم المتحدة الذي عُمم على الوفود في بداية الجلسة. وكما قلت فإن الاستبيان هو محاولة من الأمانة العامة لتقديم مساعدة إضافية لأعمال الجمعية العامة. ولذا نرجو من الممثلين الآن أن يقضوا بضع دقائق في ملء الاستبيان وتركه على الطاولة قبل مغادرة القاعة. أشكر الأعضاء على تعاونهم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

لقد تعرض أميننا العام للقذف الشديد في الآونة الأخيرة. وهو يحظى بكامل دعم الحكومة البريطانية وثقتها. وفي رأينا أنه يجب إتاحة المزيد من المرونة له حتى يدير المنظمة بكفاءة وفعالية. وبصفته مسؤولنا التنفيذي الأعلى، هناك عمليات تسمح لأقليات بعرقلة الأساليب البناءة للتقدم كانت في أحيان كثيرة تكبل يديه بلا داع. ولكن في مقابل إتاحة قدر أكبر من المرونة له نحتاج إلى مزيد من الشفافية والخضوع للمحاسبة - خاصة في تعيين كبار الموظفين ومعايير التعيين المهنية.

هذا العام عام جليل بالنسبة إلى الأمم المتحدة. والفرصة سانحة. إنها فرصة لجميع البلدان والمجموعات داخل الجمعية، لأننا سنستفيد جميعاً من "الحرية الأفسح" الموجودة في الميثاق عبر تعددية أطراف فعالة. وإذا أُعطي مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر الإرادة السياسية اللازمة فإنه يستطيع أن يضع الأمم المتحدة في انطلاقة جديدة.

إن المملكة المتحدة، بمحض الصدفة الزمنية، تتولى رئاسة مجموعة الدول السبع/الثماني. ونعتزم هذا العام أن ندفع قدماً بتنفيذ جدول الأعمال المعني بأفريقيا وتغيير المناخ. ولقد أقر الأمين العام مرفق التمويل الدولي من أجل جمع التمويل القصير الأجل للتنمية؛ ونحن نعمل باجتهاد لإقرار هذا المرفق في مجموعة السبع/الثماني. وقد وضعت اللجنة المعنية بأفريقيا نهجاً مبتكراً ومستحسننا إزاء الهموم الأفريقية. ولهذا النهج نفس هدف تقرير الأمين العام، وهو تحسين الأحوال المعيشية بأكبر قدر ممكن.

سوف تستأنف المملكة المتحدة رئاسة الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه. والتزامنا سيكون تاماً. ونعتزم العمل مع زملائنا في الاتحاد الأوروبي للبناء على نجاح رئاسة لكسمبرغ للاتحاد وتقديم إسهام قوي من الاتحاد الأوروبي في مؤتمر القمة.